

نشرية تصدر عن  
مركز المرأة العربية للتدريب  
والبحوث - كوثر

سبتمبر / أيلول - 2013

عدد - 50

# كوثر: نربات

## السياسة السكانية: المفهوم، وعلاقته بالتنمية

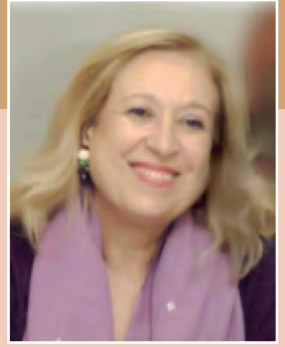
تحسين صحة الأمهات وتخفيض وفياتهن في الدول العربية

## المدف الذي لم يتحقق والسبيل إلى تحقيقه

مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث :

دعم لقضايا السكان والتنمية  
ومساهمة في رفع تحدياتها





## د. سكيانة جوراوي

المديرة التنفيذية

## الإفتتاحية

ورغم الدور الهام الذي تضطلع به الجمعيات غير الحكومية ضمن هذا المسار، سواء من خلال معاضدة جهود الحكومات، أو مراقبتها خاصة في ما يتعلق بالالتزامات المترتبة عن الأدوات الدولية، أو في الضغط عليها خاصة من خلال التحالفات، فإن ما نلاحظه عموما هو أن مساهمات هذه الجمعيات كانت متفاوتة وغير مستقرة. لذلك ركّز مركز « كوثر » تدخلاته ومساهماته على هذا الجانب، فحرص على رفع مستوى المعرفة والوعي بقضايا السكان والتنمية عامة وقضايا المرأة خاصة لدى الجمعيات ولدى الإعلاميين، واجتهد في مرافقتهم لاستنباط أفضل الأساليب والآليات التي تعزّز تدخلات الجمعيات وأثرها في التغيير المنشود. وفي هذا الإطار أطلق « التحالف الإقليمي للجمعيات العاملة في قضايا المرأة لمناصرة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + 20 » ليكون إطارا جمعياتيا لكسب التأييد لقضايا السكان والتنمية وتكريس حقوق المرأة خلال الفترة القادمة، وللتأثير على السياسات الوطنية من أجل إدماج مبادئ برامج عمل مؤتمر القاهرة والمؤتمرات الدولية ذات العلاقة.

ولعل الظروف التي تمر بها المنطقة العربية اليوم تزيد من أهمية أدوار الجمعيات غير الحكومية. فالثورات العربية وما صاحبها من تغييرات وتدابير سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتشريعية من جهة، والظروف الإقليمية والدولية من جهة ثانية، ساهمت في تطوير مناخ الثقة بين الجمعيات غير الحكومية ومختلف فئات المجتمع وألقت بالتالي عليها مسؤوليات أكبر.

وتزداد أهمية دور الجمعيات غير الحكومية خاصة إذا ما علمنا أن مختلف تقارير المتابعة والتقييم تؤكد وجود تحديات كبيرة لا تزال تواجه الدول العربية، دون استثناء، في سعيها لبلوغ أهداف سياساتها واستراتيجياتها الوطنية، وفي تجاوبها مع مرامي برنامج عمل مؤتمر القاهرة 1994، وتتركز هذه التحديات خاصة في كل ما له علاقة بمسائل تمكين المرأة وتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين.

ولئن مثل مؤتمر السكان والتنمية لحظة تاريخية هامة وفارقة في تاريخ حقوق النساء، وخاصة في تكريس دور الجمعيات غير الحكومية في مناصرة هذه الحقوق والدفاع عنها وحمايتها بل وتدعيمها، فإن الوضع لا يزال، بعد 20 سنة، مشحونا بالقضايا الحساسة والحقوق غير الملباة التي تتطلب تضافر جهود الجميع واستنباط صيغ وأساليب في التعامل معها أكثر، فاعلية وأعمق تأثيرا •

انعقد سنة 1994 بالقاهرة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بمشاركة 197 دولة وحوالي 11 ألفا من ممثلي الحكومات والمجتمع المدني والخبراء وغيرهم. وساهم هذا المؤتمر في وضع رؤية جديدة حول العلاقات بين السكان والتنمية ورفاهية الفرد، والتأكيد على الارتباط الوثيق بين قضايا السكان والتنمية. وقد انبثق عنه برنامج عمل يمتدّ تنفيذه على مدى عشرين عاما، تم التركيز فيه على احتياجات وحقوق الأفراد الضرورية للتقدم وتحقيق التنمية المتوازنة، وشدد على أن كل إنسان (فرد) مهم، وأن السكان لا يمكن أن يختزلوا في أرقام ومؤشرات، بل هم بشر بكل ما تحمله الكلمة من معاني ومقاصد وما لهم من قدرات وتطلعات وحقوق، وأن ظروف عيشهم ووضعهم الصحي والثقافي والبيئي يجب أن تكونوا في قمة أولويات الخطط التنموية. كل ذلك من منظور حقوقي يقطع مع كل أشكال التمييز والإقصاء والأمساواة.

ومثل التوافق، ضمن المؤتمر، على جملة من المبادئ الكونية، محطة هامة ترجمت عن التزام جماعي بتطوير ظروف عيش كل شعوب العالم من خلال تعزيز ممارسة حقوق الإنسان وتأمين الكرامة للجميع، وإقرار الحق في تنظيم الأسرة، والحق في الصحة الإنجابية، وتكريس مساواة النوع الاجتماعي، والمساواة الكاملة في التعليم بين الإناث والذكور، والتصدي للعنف المسلط على النساء، والقضاء على الفقر وتحقيق الاستقرار في النمو السكاني. كما وقع التركيز على العلاقة بين السكان، في جوانبهم الكمية والنوعية، والحفاظ على البيئة والمحيط.

وقد أجريت تقييمات ومراجعات متعاقبة لبرنامج وخطة عمل المؤتمر في الأعوام 1999، 2004 و 2009 وآخرها سنة 2013 وذلك بهدف تقييم التقدم المحرز والإسراع نحو التنفيذ الكامل.

واليوم، وبعد عقدين من انعقاد مؤتمر القاهرة، انطلقت المجموعة الدولية، بما في ذلك المنطقة العربية، في تقييم مستوى إنجاز الدول لبرنامج العمل الصادر عنه وتحقيق أهدافه وما اقترنت به من غايات صادرة عن المؤتمرات الدولية الأخرى، وبالذات قمة المرأة ببيجين والأهداف الإنمائية للألفية. وقد حرص مركز المرأة للتدريب والبحوث على الانخراط في هذا المسار المزدوج الغايات باعتبار أنه، إضافة إلى تقييم الإنجازات وتشخيص واقع قضايا السكان والتنمية وممارسة الحقوق، فإنه يُعدّ مرحلة ما بعد 2014 ويحدّد المجالات ذات الأولوية التي من المفترض أن تعتمد عليها خطط التنمية العالمية المستقبلية.



# في البدء كلمة...

لبنى النجار - كوثر

عشرون عاما تفصل وضع برنامج وخطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الملتئم سنة 1994 عن إيفاء الدول بالتزاماتها لتحقيق التقدم المرجو والتنفيذ الكامل للأهداف المرسومة وكذلك تحديد الأولويات الجديدة في برامج السكان والتنمية. وها قد شارفت ساعة التقييم على أن تدق لمراجعة الانجازات التي تم تحقيقها وطنيا وإقليميا وعالميا.

ولأن المؤتمر أكد على أن الصحة والحقوق الإنجابية، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تمثل ركائز برامج السكان والتنمية وخطوة أساسية في اتجاه القضاء على الفقر وتحقيق الاستقرار في النمو السكاني، فقد انخرطت عديد المنظمات الأهلية المعنية بقضايا المرأة والمساواة في مسار تنفيذ أهداف المؤتمر. وكان مركز «كوثر» من بين المنخرطين الفاعلين في هذا المسار على المستوى العربي، وذلك عبر الحشد والمناصرة والدعوة لبرنامج المؤتمر وخطة عمله، وذلك بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان - مكتب الدول العربية.

وشكلت 2012 و2013 سنتا الحشد والتعبئة لـ«كوثر»، حيث عقد المركز إحدى عشرة ورشة عمل وطنية حول مشاركة المنظمات غير الحكومية في مسار المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ICPD+20 بهدف مزيد التعريف بمسار تقييم المؤتمر وذلك بالشراكة مع منظمات سكانية ونسائية في إحدى عشر بلدا عربيا، مهدت كلها لإطلاق تحالف المنظمات غير الحكومية لمناصرة توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وبالتوازي مع هذا العمل التشبيكي الذي قاده مركز «كوثر» وصندوق الأمم المتحدة للسكان - مكتب الدول العربية، كان «كوثر» من بين المهتمين بخلق ديناميكية إعلامية حول برنامج عمل المؤتمر، وقد تجسد هذا الاهتمام بتخصيص دورتين من مسابقة أفضل مقال صحفي حول قضايا المرأة العربية التي يعقدها المركز سنويا، لموضوع متابعة تنفيذ التزامات الدول العربية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ففي سنة 2008، خصصت المسابقة لمتابعة التقدم المحرز في برامج السكان والتنمية بعد مرور 15 سنة للمؤتمر، في حين خصصت دورة سنة 2013 للمسابقة لمتابعة التقدم المحرز بعد مرور 20 سنة.

ولم تسهم مسابقة أفضل مقال صحفي في خلق ديناميكية إعلامية حول القضايا المرتبطة بالسكان والتنمية في المنطقة العربية فحسب، بل في تعزيز انخراط وسائل الإعلام ضمن مسار تقييم مدى إيفاء الدول العربية بالتزاماتها تجاه أجندة المؤتمر وخطة عمله، وتنمية دور السلطة الرابعة كأداة للمراقبة والتوعية والتقييم.

ويتضمن هذا العدد من نشرية «كوتريات» المقالات الثلاثة الفائزة بالمراتب الأولى في المسابقة لصحافيين وصحافيات من مصر والسودان وتونس، لتشكّل ضمن هذا العدد منظور الإعلاميين والإعلاميات من المؤتمر وأهدافه •

مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث :

# دعم لقضايا السكان والتنمية ومساهمة في رفع تحدياتها



احمد عبد الناصر - كوتري



منذ سنة 1994، كان للمجتمع المدني دور هام، بتفاوت من بلد إلى آخر، في تجسيم مقررات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من خلال تبني القضايا المطروحة والمساهمة في توجيه السياسات الوطنية أو تعديلها، وفي مختلف المسارات التنفيذية على عديد المستويات كالإعلام والتثقيف وتعبئة الموارد البشرية والعمل الميداني والتأطير والمناصرة والدعم وغيرها.

التحديات المؤثرة سلبا على الأوضاع السكانية عامة وأوضاع المرأة وحقوقها بصفة خاصة، وهاشيا مع الحراك السياسي والاجتماعي والفكري الذي تعيشه حاليا كل المجتمعات العربية، تتأكد الحاجة الكبيرة لمساهمة كل قوى المجتمعات، ومن أبرزها المنظمات والجمعيات وسائر الهياكل غير الحكومية، في تقييم ما أنجز من مفردات برنامج عمل مؤتمر القاهرة وما تحقق من أهدافه النوعية والكمية والوقوف على

التعامل الجاد مع قضايا المرأة وحقوقها الأساسية والسعي الملزم لإدماج تلك الحقوق في جميع مكونات السياسات السكانية والاستراتيجيات الإنمائية.

واعتبارا لما اكتسبته عديد مكونات المجتمع المدني في جل الدول العربية من خبرة في التعامل مع القضايا السكانية والتنمية من منظور حقوقي، واعتمادا على مقارنة النوع الاجتماعي، وفي ظل تواصل الكثير من

وتعتبر مسألة تمكين المرأة وتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين من أكثر الميادين التي تتطلب الكثير من استنفار الجهود وتخصيص الموارد والعناية من قبل راسمي السياسات والحكومات والمجتمع المدني على السواء، لا من منطلق أن ذلك هدفا بالغ الأهمية بحد ذاته فحسب، ولكن أيضا كسبيل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقة لا تزال تتأثر بهوروث ثقافي وتجاوزات فكرية كثيرا ما تدفع بها خارج دائرة





ومتابعة لذلك، وفي إطار التحالف المذكور، نظم مركز «كوثر»، بالتعاون والتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، يومي 18 و19 جوان 2013 بعمّان / الأردن ورشة عمل إقليمية لجمعية التحالف حضرها ممثلون وممثلات عن الجمعيات أعضاء التحالف وأخرى تعمل في نفس المجال، وإعلاميون، ناقشت إنجازات الدول العربية ضمن ثنائية السكان والتنمية، والتحديات التي لا تزال قائمة والمستجدة وخاصة منها ما تهمّ أوضاع المرأة وحقوقها وتمكينها. كما وقع تحديد منهجية عمل التحالف وأولوياته خلال المرحلة القادمة. وصدر عن الورشة «بيان تحالف الجمعيات العاملة حول قضايا المرأة من أجل مناصرة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + 20 وما بعد 2014»، الذي قدّم إلى المؤتمر الإقليمي العربي المنعقد بالقاهرة من 24 إلى 26 جوان 2013 والذي شارك فيه وفد من ممثلي الجمعيات أعضاء التحالف.

وحرص مركز «كوثر» على تأمين التوثيق لأنشطته وأنشطة الجمعيات الشريكة معه في المجال وذلك من خلال إصدار مطوية حول «التحالف» وعدد ممتاز من دوريته «كوثرات» خصّص لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 20 سنة بعد إنطلاقه من حيث المفاهيم المتصلة به وقضاياها الأساسية والتحديات التي لا تزال تواجهها المنطقة العربية والتي تتطلب أن يتعاطى معها كل الفاعلين الرسميين والمجتمعيين برؤيا متطورة وأكثر فاعلية وخاصة منها المتعلقة بحقوق المرأة وتمكينها وهو ما خصّص له مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث حيزا بارزا في استراتيجيته وبرامج عمله للسنوات القادمة ●

على المساهمة في التقييم الوطني لمستوى إنجازه، والتفكير في الأشكال العملية للحراك المجتمعي من أجل مناصرة غاياته وتجاوز المعوقات التي حالت دون تحقيق أهدافه كاملة.

وفي نفس هذا السياق، نظم المركز ورشة عمل إقليمية بتونس يومي 28 و29 نوفمبر 2012، حضرها ممثلون عن المجتمع المدني المهتم بقضايا السكان والتنمية وحقوق المرأة من عدد من البلدان العربية وخبراء وإعلاميون وممثلون عن المكتب الإقليمي والمكاتب الوطنية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وذلك لتبادل التجارب وأفضل الممارسات في تحقيق أهداف مؤتمر القاهرة، وقد تمّ خلال الورشة إطلاق «التحالف الإقليمي للجمعيات العاملة في قضايا المرأة لمناصرة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + 20» الذي يرنو لأن يكون قوة دفع فاعلة لمناصرة توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وباقي المؤتمرات الدولية ذات العلاقة وبرامج عملها، ولمشاركة حقيقية وذات مردود إيجابي في ما سينفذ من برامج وأنشطة ما بعد 2014 في اتجاه استكمال تحقيق الرفاه للجميع وتأمين ممارسة الحقوق وتعزيز مواقع المرأة.

كما نظم المركز ببيروت من 15 إلى 17 نوفمبر 2012 ورشة تدريب للإعلاميات والإعلاميين العرب حول تنفيذ التزامات الدول العربية للمؤتمرات الدولية ومناصرة برامج عمل مؤتمرات القاهرة 20+ وأهداف الألفية 15+ والقمة العالمية للمرأة ببيجينغ، وحول دور الإعلاميين في دعم قضايا السكان والتنمية من منظور حقوقي.

مواطن القوة ونقاط الخلل والإخفاقات، وفي مواصلة العمل ما بعد 2014 من أجل تنمية مستدامة للجميع وممارسة الجميع لحقوقهم المختلفة دون ميز أو إقصاء.

ومن منطلق موقعه كجهاز إقليمي يعمل في مجال مناصرة الحقوق الإنسانية للنساء في المنطقة العربية، بالتعاون مع العديد من الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين، وفي إطار التعاون القائم بينه وبين المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال التشبيك ومناصرة القضايا المرتبطة بالمساواة على أساس النوع الاجتماعي، تبني مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» مسارا إقليميا يهدف إلى تعزيز مشاركة خلايا المجتمع المدني وخاصة الجمعيات العاملة على قضايا المرأة وحقوقها الإنسانية وذلك من خلال رفع مستوى المعرفة، لدى القائمين عليها ومنتسبيها، برؤيا المؤتمر ومرامي برنامج عمله، والتطوير الكمي والنوعي لأشكال انخراطهم في تجسيم توجهاته وتقييم مدى تنفيذها والمشاركة في تصوّر وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج لما بعد 2014 رفعا للتحديات ودعما لحقوق الجميع وخاصة النساء في ممارسة حقوقهم.

فخلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2012، نظم مركز «كوثر» سلسلة من اللقاءات الوطنية في 11 دولة عربية جمعت عددا من الجمعيات العاملة في مجالات التنمية وتمكين المرأة والقضايا السكانية بهدف رفع درجة المعرفة والتوعية بمقاصد مؤتمر القاهرة وأبعاد برنامج عمله، وحثّ مكونات المجتمع المدني

# بيان تحالف الجمعيات العاملة حول قضايا المرأة من أجل مناصرة جرخامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد 2014

## الديباجة :

### المبادئ

#### استنادا إلى :

- أن الحرية والمساواة في الحقوق والكرامة وعدم التمييز، هي مبادئ إنسانية سامية جاءت بها الشرائع السماوية وتضمنها المواثيق والمعاهدات الدولية،
- أن الإنسان هو غاية التنمية وصانعها، وهو أهم مورد والأرقى قيمة في كل المجتمعات، وكل إنسان فرد مهم. لذلك فإن التعدي على حقوق الأفراد أو الأقليات بحجة خدمة المجموعة أو الأغلبية أمر مرفوض قانونا وأخلاقا،
- أن حقوق الطفلة والمرأة في حياة كريمة وصحة وافرة وفي العيش ضمن بيئة فكرية واجتماعية خالية من كل تمييز وتهميش وكل أشكال العنف، هي من صميم حقوق الإنسان الكونية التي لا تتحمل تجزئة أو استثناءات،
- أن ممارسة المرأة لحقوقها المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية على قدم المساواة مع الرجل، وتعزيز مشاركتها، تمثل إحدى الضمانات الكبرى للتنمية في أي مجتمع، ومن الضروري أن تحظى باهتمام كل القوى الحكومية وغير الحكومية،
- أن تنمية قدرات كل السكان وتمكينهم وخاصة النساء والشباب، شرط لا بد منه لنجاح كل تخطيط تنموي يرمي لتحقيق الرفاه وضمان الاستدامة،

مضى على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة حوالي عشرين سنة مليئة بالأحداث والتطورات في كل الدول العربية بدون استثناء، وعلى كل الأصعدة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وقد التزمت الدول العربية بالعمل على تحقيق غايات المؤتمر وتجسيم الأهداف والإجراءات الواردة ضمن برنامج عمله. كما التزمت بقرارات المؤتمرات الدولية والقمم العالمية التي سبقت أو تلت مؤتمر القاهرة، والاتفاقيات والبرامج الصادرة عنها وخاصة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة /السيداو (ديسمبر 1979) ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بكونهاجن (مارس 1995) والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ببجين (سبتمبر 1995)، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الصادر سنة 2000.

وتفصح التقارير والبيانات أن إنجازات عديدة قد تحققت فيما يتصل بقضايا السكان والتنمية ومن ضمنها قضايا المرأة سواء على مستوى السياسات أو الخدمات التعليمية والصحية، أو المشاركة، أو تعديل التشريع وإحداث الهياكل والآليات. إلا أن ذلك لم يسمح بتطوير أوضاع فئات كثيرة من السكان وخاصة النساء اللاتي تتواصل معاناتهن في كل البلدان العربية وفي كل مراحل حياتهن، وإن كان ذلك بأشكال متفاوتة. فبالرغم من التطور الحاصل للمرأة في نسب الالتحاق في كافة المستويات التعليمية وخاصة الجامعية، إلا أن مشاركتهن في العمل المجتمعي بقيت ضعيفة، ونسبتهن في مواقع صنع القرار وفي سوق العمل متواضعة. ولم يرفع عنهن التمييز والتهميش. وبقيت ممارستهن لحقوقهن الإنسانية ضربا من الكفاح المستمر المضني بما في ذلك الحقوق الإنجابية والحق في اتخاذ القرار ضمن المجال الخاص والمجال العام. وتواصل الفقر أنثويا، كما تواصل العنف ضد المرأة بكل أشكاله ومن ضمنه التشويه الجنسي للفتيات وتزويج القاصرات. ومع استمرار كل هذه التحديات وغيرها، وبالرغم من إعلان الحكومات التزامها بالتصدي لها والقضاء على الممارسات المهينة والسالبة للحقوق أو على الأقل الحد منها، تواجه المنطقة العربية اليوم وضعا بدأت تبرز من بين ثناياه مؤشرات وعلامات تدعو إلى التخوف والانزعاج من إمكانية التراجع في المكتسبات الحقوقية والاجتماعية التي حققتها الشعوب عبر حقبات طويلة من تاريخها بمساندة ودعم من مكونات المجتمع المدني. ولقد بادر عدد من الجمعيات العربية إلى تنظيم شبكة إقليمية لتعزيز قدراتها وتدخلاتها وزيادة من تأثيرها على صنع القرار ولمعاضدة الجهود الحكومية من أجل تأمين الحقوق وإقرار التكافؤ والتقليص من الفجوات، أطلق عليه اسم : «تحالف الجمعيات العاملة حول قضايا المرأة من أجل مناصرة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية +20 وما بعد 2014».

وحرصا منه على تجديد الالتزام دوليا وإقليميا ووطنيا بقضايا السكان والتنمية وقضايا المرأة خاصة، وعلى توفير أفضل الظروف لمشاركة حقيقية وفاعلة للمجتمع المدني، ولواجهة التحديات القائمة والمستجدة في المنطقة العربية، يتوجه التحالف بهذا البيان للمؤتمر الإقليمي العربي لمتابعة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وبأني هذا البيان استجابة للمبادئ التالية :

- أن المتغيرات السكانية الكمية والنوعية مرتبطة أشد الارتباط بتحقيق التنمية المستدامة وتأمين مستوى عيش جيد للجميع تنتفي فيه الفوارق المجحفة والتمييز والتهميش،
- أن التمتع بوضع صحي راق هو حق للجميع حيثما كانوا بما في ذلك الحق في الصحة الجنسية والإنجابية على مستوى المعرفة الدقيقة والملائمة وعلى مستوى الخدمات ذات الجودة العالية والمتاحة للجميع،
- أنه كلما تدعّمت القدرات الصحية والتعليمية والمهارية للسكان، كلما تقلصت نسب الفقر وتحسّن مستوى العيش،
- أن للمرأة مطلق الحق في الحفاظ على سلامة حياتها وجسدها وصون حقوقها على أسس المساواة التامة والفعلية ونبد العنف،
- أن المرأة العربية تعاني من انتهاكات عديدة مقننة في كثير من الأحيان وخاصة المرأة في ظروف الصراعات والكوارث الطبيعية والحروب وعدم الاستقرار، وهي وضعية عدد كبير من الدول العربية اليوم،
- أن أوجه المساواة والتكافؤ التي حقّقها القانون في بعض البلدان لم تترجم إلى الواقع العملي، كما أن التزامات بعض دولنا بالمعاهدات والمواثيق الدولية لم يتم الإيفاء بها كاملة سواء في التشريع أو الممارسة،
- أن المنظمات غير الحكومية قدّمت، ولا تزال، إسهامات هامة للأنشطة السكانية والإنمائية على جميع الأصعدة، وهي شريك حقيقي ونافع في تنفيذ برنامج عمل القاهرة ولدى العديد منها خبرة وقدرات ودراية في المجال، كما جاء في الفصل الخامس عشر من برنامج العمل المذكور،
- وإيماناً بدور المجتمع المدني في الرصد والتصور والتنفيذ والمتابعة، وفي مناصرة قضايا التنمية والحقوق، تتقدّم جمعيات التحالف إلى المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية المنعقد بالقاهرة من 24 إلى 26 جوان/يوليو 2013 بهذا النداء من أجل تكريس الحقوق والكرامة والمساواة والتنمية المستدامة والتصدي للتمييز والعنف :
- 1. إن الجمعيات أعضاء هذا التحالف سوف تستمر بالعمل الدؤوب مع كافة الاطراف على إعطاء الأولوية للمرأة، عبر العمل على

- القضاء على كافة أشكال التمييز والعنف الموجه ضدها وتعزيز المفاهيم الصحية والاهتمام بحقوق النساء وخاصة الحقوق الجنسية والإنجابية، الخ
- 2. دعوة الحكومات إلى وضع سياسات سكانية تستند إلى مقارنة حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي، أو/و مراجعة سياساتها في هذا الاتجاه حتى تكون بناءة وتقدّمية ترمي إلى تحسين أوضاع الأسرة والمرأة والرجل والشباب وتعزيز أدوارهم،
- 3. إن جميع الجمعيات الأعضاء في التحالف تدين المفاهيم والقيم الفكرية والثقافية التي تنكر على المرأة حقوقها وأهليتها للمواطنة الكاملة وتضعها في مرتبة دنيا في الأسرة والمجتمع، وتبرّر العنف والتمييز الممارس ضدها، فإنه يدعو إلى العمل على نشر ثقافة الحقوق والمساواة وعدم التمييز منذ التنشئة الأولى، وإلى التصدي لكل الأفكار والمفاهيم التي لا تحقق ذلك،
- 4. دعوة الدول العربية كافة إلى رفع تحفظاتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والانضمام إلى البروتوكول الاختياري لهذه الاتفاقية وإكسابها صفة الإلزامية على الجميع وتطبيق أحكامها، وتنقية التشريع الوطنية من كل ما يسيء إلى المرأة ويحدّ من مكانتها ويضيق عليها ممارستها لحقوقها، وهو ما من شأنه أن يعزّز دورها في بناء المجتمع ويعظّم من مساهمتها في التنمية ويتفق مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد عام 2014،
- 5. دعوة الحكومات إلى إصدار تشريعات تجرّم العنف القائم على النوع الاجتماعي ووضع آليات وطنية لرصد حالات العنف المسلط ضد المرأة والتصدي له ومقاومته،
- 6. دعوة الحكومات إلى تجريم جميع الممارسات الضارة التي لا يوجد لها أساس سليم، ودعوة الجميع للتصدي لتلك الممارسات مثل ختان الإناث وتعنيف المرأة وتزويج القاصرات، والعمل على نشر قيم ومبادئ حقوق الإنسان،
- 7. دعوة الحكومات إلى جعل المجتمع المدني شريكا أساسيا في وضع السياسات ودعمه وتنمية قدراته والعمل على رفع كل أشكال التضييق أمام المبادرات التشريعية أو

- الإجرائية، وذلك من أجمل مساهمة أفضل في المشهد المجتمعي وفي التعاطي الإيجابي والمؤثّر مع قضايا السكان والتنمية،
- 8. الدعوة إلى مزيد من العمل والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني من أجل تفعيل الحقوق الإنسانية للمرأة وضمان حريتها،
- 9. تشدّد الجمعيات أعضاء التحالف على حق المرأة العربية في بيئة تشريعية وسياسية واجتماعية واقتصادية داعمة لفرض متكافئة،
- 10. دعوة الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني العالمي والوطني إلى تجديد الالتزام بتمكين كل فئات المجتمع وخاصة النساء والأطفال والشباب والفئات الأكثر تهيمشا من تعليم جيد وخدمات صحيّة راقية تكون متاحة للجميع وإيجاد فرص متكافئة للكل، ومشاركة حقيقيّة في العملية التنموية، وفي صون الحقوق وتأمين الكرامة والرفاهية للجميع،
- 11. يتوجه التحالف إلى المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية بالدعوة للعمل على أن تتضمن البرامج والأهداف التنمية العالمية لما بعد 2014، بصراحة ودقّة، قضايا المرأة والشباب والتمكين وتأمين الفرص والحقوق وتحسين المكتسبات،
- 12. دعوة الدول إلى اتخاذ الإجراءات التشريعية والتنفيذية لحماية النساء والأطفال والمسنين في فترات الحروب والنزاعات والكوارث الطبيعية،
- 13. الدعوة إلى إنجاز الدراسات والمسوح التقييمية والتحليلية للتعرف على أوضاع السكان والمرأة واحتياجاتها،
- 14. دعوة الحكومات إلى توفير البيانات الإحصائية الموثوقة اللازمة،
- 15. دعوة الحكومات العربية إلى إشراك جمعيات المجتمع المدني في وضع وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج السكانية والتنمية واعتبارها طرفا رئيسيا في ذلك،
- 16. دعوة الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص إلى دعم المراكز والهيكل الإقليمية العربية العاملة في مجال السكان والتنمية وقضايا المرأة والشباب خاصة، وذلك من خلال تمويل مشاريعها وتيسير أعمالها، وإشراكها في عمليات الرصد والمتابعة والتحليل والتقييم ●



# الهدف الذي لم يتحقق والسبيل إلى تحقيقه

د.احمد عبد المنعم - مصر

وقد أظهرت المسوحات التي يجريها المشروع العربي لصحة الأسرة خلال العقدين الماضيين في المنطقة العربية أن التحديات التي تواجه المنطقة العربية بشأن تحسين صحة الأمهات وخفض وفياتهن تتلخص فيما يلي :

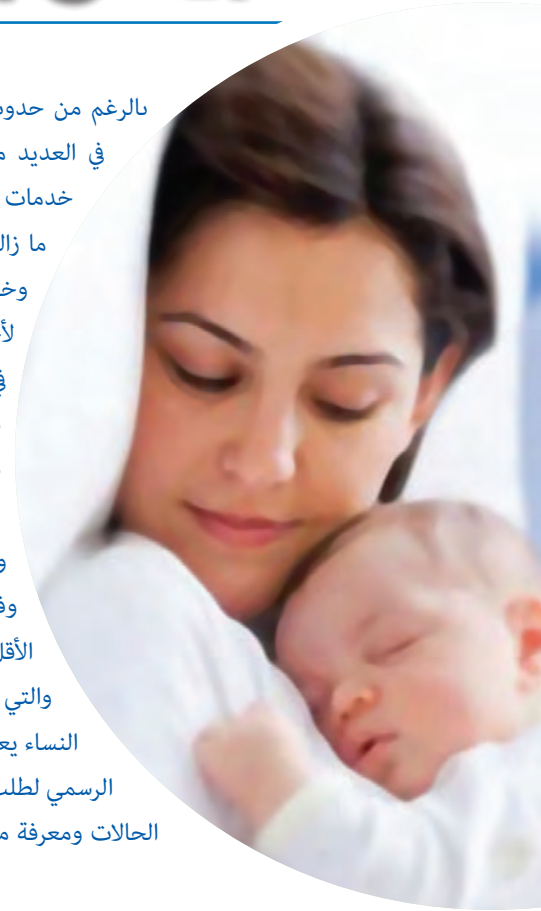
- ارتفاع مستوى الأمومة غير الآمنة نتيجة استمرار الزواج المبكر وحمل المراهقات.
- وجود فوارق إقليمية داخل الدول خاصة بين الريف والحضر وتدني الخدمات في المناطق العشوائية الفقيرة داخل المدن.
- وجود بعض بعض العادات والتقاليد والموروثات الثقافية التي تؤثر على استخدام الخدمات والاستفادة منها وعدم تمكين المرأة من اتخاذ القرار المناسب أو عدم قدرتها على الانتقال بمفردها للحصول على خدمات رعاية الأمومة.
- نقص البيانات الدقيقة والدورية في معظم الدول العربية حول معدل وفيات الأمهات، ونقص التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية بصحة الأمهات داخل الدول وضعف أنشطة الرصد والتنسيق بين هذه الجهات.
- وجود الأوضاع الإنسانية المزمنة بسبب الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية التي تزيد من المعاناة الإنسانية في بعض الدول مثل: السودان، فلسطين، الصومال، العراق، اليمن.
- الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على انخفاض حجم المساعدات والمنح، وتحول نظر المانحين (شركاء التنمية) إلى مناطق أخرى من العالم.
- عدم وجود خطة عربية شاملة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بالموضوعات الصحية وخاصة صحة الأمهات.

بالرغم من حدوث تحسن في الأوضاع الصحية والاجتماعية للمرأة في العديد من الدول العربية، إلا أن معدلات الحصول على خدمات رعاية الأمومة وجودتها وتوفر خدمات الطوارئ ما زالت أقل من معدلاتها المطلوبة في عدد من الدول وخاصة الدول الأقل نمواً مما يزيد من تعرض النساء لأخطار الحمل والولادة ويقلل من إمكانية إنقاذهن في الوقت المناسب، وهذه الأخطار لا تؤثر فقط على صحة الأمهات وتهدد حياتهن بل تؤثر كذلك على صحة أطفالهن وبقائهم على قيد الحياة.

وتشير الإحصائيات الدولية إلى أنه في مقابل كل وفاة من وفيات الأمهات، فإن حوالي 30 سيدة على الأقل يعانين من إعاقات مزمنة يصعب تقدير حجمها، والتي تؤثر على الجهاز الإنجابي، وذلك يعود إلى أن النساء يعانين في صمت وعادة لا يتوجهن إلى النظام الصحي الرسمي لطلب المشورة والعلاج مما يؤدي إلى عدم تسجيل هذه الحالات ومعرفة مدى انتشارها.

كما أن هناك تحديات تواجه الأمهات قبل وأثناء وبعد الولادة، نتيجة المشكلات الصحية مثل النزيف الشديد أو العدوى التي قد تؤدي إلى المرض أو حتى الوفاة على المدى البعيد، نتيجة لمضاعفات الحمل والولادة التي تتفاوت معدلاتها كثيراً بين الدول، فضلاً عن العامل الاقتصادي الذي تعاني في ظله النساء من الفقر والقهر والتمييز والإصابة بسوء التغذية وفقر الدم وغيرها.

ويعتبر تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً من العوامل الأساسية لتحسين صحتها، فالتعليم يؤثر على السلوك الإنجابي والصحي للمرأة ويزيد من قدرتها على اتخاذ القرار المناسب لتمكينها من استخدام الخدمات الصحية عند الحاجة وخاصة أثناء الحمل والولادة.





## تحالف المنظمات غير الحكومية خطوة على طريق إشراكها في رسم السياسات السكانية والتنمية



نهاد الطويل - فلسطين

يشكل إطلاق مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان- مكتب الدول العربية ومجموعة من المنظمات غير الحكومية العربية المهتمة بقضايا السكان والمرأة والتنمية لـ « تحالف المنظمات غير الحكومية لمناصرة توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية »، يشكل فرصة حقيقية وفضاء لتبادل التجارب في تحقيق أهداف مؤتمر القاهرة وللتفكير في سبل أن تلعب الجمعيات والمنظمات المهتمة بقضايا السكان والتنمية وقضايا المرأة، دوراً ريادياً وذلك لتشكّل قوة دفع ذات مغزى لمناصرة توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وذلك في اتجاه استكمال تأمين ممارسة الحقوق وتعزيز مواقع المرأة العربية.

وتترواح أهداف التحالف ما بين العمل على المناصرة والدعوة وكسب التأييد لبرنامج عمل مؤتمر القاهرة والبرامج والأهداف المنبثقة عنه أو المكملّة له، والحثّ على إيفاء الدول بالتزاماتها، والمساهمة عبر التقييم والاقتراح والضغط في تأمين ممارسة كل النساء لحقوقهن الإنسانية ورفع كل مظاهر التمييز عنهن. إضافة إلى المساهمة في نشر الثقافة السكانية والحقوقية بما فيها الحقوق الإنجابية والجنسية وتعبئة الموارد والكفاءات البشرية لتطوير الإعلام والتوعية بالقضايا السكانية والتنمية.

ودعى التحالف في نهاية الملتقى الحكومات العربية إلى وضع سياسات سكانية تستند إلى مقاربة حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي، ومراجعة سياساتها في هذا الاتجاه، لتحسين أوضاع الأسرة والمرأة والشباب وتعزيز أدوارهم.

فيما أدان البيان الذي صدر عن التحالف المفاهيم والقيم الفكرية والثقافية التي تنكر على المرأة حقوقها وتبرر العنف والتمييز ضدها.

كما شدد البيان على ضرورة إشراك الحكومات لمؤسسات المجتمع المدني وذلك في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج السكانية والتنمية.

وقدم البيان الذي تضمن عدداً من الدعوات والتوصيات ذات الصلة بقضايا السكان والتنمية إلى المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية الذي نظّمته جامعة الدول العربية من 24 - 26 من شهر جوان في القاهرة، وذلك بهدف استخدامه كورقة ضاغطة في هذا الإتجاه ●

فيما بدأت النقاشات في هذا الصدد منذ العام 2012، وذلك عبر تنظيم سلسلة من اللقاءات الوطنية في 11 دولة عربية من ضمنها فلسطين، حيث جمعت عدداً من الجمعيات العاملة في مجالات التنمية وتمكين المرأة والقضايا السكانية وشركاءها بما في ذلك المؤسسات المسؤولة عن السياسات السكانية بهدف رفع درجة المعرفة والوعي بمقاصد مؤتمر القاهرة وأبعاد برنامج عمله، وحثّ مكونات المجتمع المدني على المساهمة في التقييم الوطني لمستوى إنجازه، والتفكير في الأشكال العملية للحراك المجتمعي من أجل مناصرة غاياته وتجاوز المعوقات التي حالت دون تحقيق أهدافه كاملة.

الإعلاميون والإعلاميات كان لهم نصيب من الاهتمام وفي نفس المسار «حول مناصرة تنفيذ التزامات الدول للمؤتمرات الدولية» وذلك عبر دعوة عدد منهم للمشاركة، في ورشة لتدريب الاعلاميين بلبنان العام الفائت.

وتوجت تلك الملتقيات بأخرى إقليمية نظمها مركز «كوثر» وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وكان آخرها أشغال المائدة المستديرة والتي نظمت يومين 18 و19 جوان 2013 بالعاصمة الأردنية عمان.

واستعرض المشاركون والمشاركات خلالها مراجعة وتقييم إنجازات برنامج عمل مؤتمر القاهرة وتحديد كفاءات العمل والتعاون على المستوى الوطني والإقليمي، وتعزيز التشبيك بين المنظمات النسائية غير الحكومية والجهات المتدخلة الأخرى.

ويمكن تجنب أغلب وفيات الأمهات  
من خلال :

1. تنظيم حالات الحمل والمباعدة بينها ومتابعتها والحصول على خدمات الصحة الإنجابية، حيث تواجه النساء مخاطر الوفاة لأسباب تتعلق بالحمل والولادة نتيجة الحمل المتكرر وقصر الفترة بين الحملات وزيادة نسب الحمل غير المرغوب فيه ونقص جودة خدمات الرعاية المقدمة وارتفاع تكلفتها في بعض الحالات وعدم اتباع السلوكيات الصحية وتناول الأغذية المناسبة والمكملات الغذائية لخفض معدلات الأنيميا والقصور في المواد الغذائية الأخرى.

2. الولادة تحت إشراف كادر صحي مؤهل لضمان ولادة آمنة ومنع وتقليل مخاطر أي مضاعفات قد تنشأ. وتشير نتائج مسوحات المشروع العربي لصحة الأسرة إلى أن معظم الدول العربية حققت تقدماً ملحوظاً في هذا الشأن خلال العشرية الأخيرة.

3. تدني مستويات الرعاية بعد الولادة وخلال فترة النفاس في معظم الدول العربية مما يزيد من تعرض النساء وحديثي الولادة للعديد من المخاطر الصحية في هذه الفترة، كما تشير إلى ذلك المسوحات الميدانية التي يجريها المشروع.

وهذا كله يتطلب وجود نظام صحي كفء وقادر على توفير وتقديم خدمات تنظيم الأسرة ورعاية الحمل وخدمات الولادة الآمنة وخدمات رعاية ما بعد الولادة لكل النساء. مما يؤكد الحاجة الماسة لرسم خارطة طريق لخفض وفيات الأمهات في الدول العربية تراعي العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمنطقة والتحديات التي تواجهها والاختلافات بين البلدان مع نقل الخبرات الناجحة لبعض البلدان إلى الدول الأخرى ●

# المفهوم وعلاقتها بالتنمية

لقد تبلورت المواقف الرسمية، وأحيانا حتى الفكرية، من المسألة السكانية وأفضل الصيغ للتعاطي معها بتدرج في إطار مسار أثرته وشكلت ملامحه أحيانا التغيرات والتحولات التي عرفها العالم على كل المستويات خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي وبداية هذا القرن، ولم تستثن منه المنطقة العربية. فلو أننا ركزنا على الدول العربية لرأينا خلال السبعينات والثمانينات مواقف رسمية واتجاهات واختيارات مختلفة بل وأحيانا متباينة في رؤاها وتقييمها للعنصر السكاني ومنزلته في حركة التنمية، فمن متدخل بصفة مباشرة وعملية للتأثير على السلوك الديمغرافي والضغط على الخصوبة إلى مهتم بالوضع الصحي مع حرص على التقليل من مراضة الأمهات والأطفال لكن دون التطرق أو المساس بالخصوبة والسلوك الإنجابي إما لأسباب ثقافية- دينية أو مذهبية فكرية، إلى مشجع على الإنجاب بأساق سريعة دون الإغفال عن القضايا النوعية الأخرى، إلى متبع لنمط تنموي اقتصادي لا يعتقد للخصائص السكانية فيه مكان أو تأثير.

وتعرف السياسات ذات الأهداف البعيدة المدى بأنها مجموعة من المواقف الحكومية والتدابير والإجراءات التشريعية والإدارية والتدخلات البرامجية التي ترمي إلى إحداث تغيرات كمية ونوعية في حياة الإنسان. فمن المتوقع أن تتغير سلوكيات الأفراد بما يضمن عقله خياراتهم وترشيد أنماط استخدامهم للموارد الطبيعية وأن ترتفع إنتاجيتهم بما يضمن تحقيق الأهداف في التنمية والتي من أهمها الاستدامة والعدالة وتكافؤ الفرص بين الأفراد.

أما السياسات ذات الأهداف القصيرة الأجل فهي تتضمن تجزئة الأهداف البعيدة إلى أمد زمني قصير أو متوسط يكون في معظم الأحيان 5 أو 10 سنوات، وأن تتبنى في ضوء الهدف القصير التدخلات الكمية والنوعية المناسبة التي سوف تعمل على ترجمة الأهداف إلى واقع عملي مقصود وملموس، وترتبط هذه التدخلات بتوفير البيئة الداعمة والبناء المؤسسي الضروري وكفاءة القائمين على السياسة وبرامجها وتركيز الخدمات بما فيها المتعلقة بالإعلام

وقد كان اندماج هذه البرامج والسياسات في السياسات التنموية العامة للدول يبرز شيئا فشيئا كل حسب أولوياته وتحدياته وخصوصياته. كما عرفت أغلب الدول حركية مؤسسية ضرورية لترجمة تلك البرامج والسياسات ومتابعة تنفيذها وتقييمها.

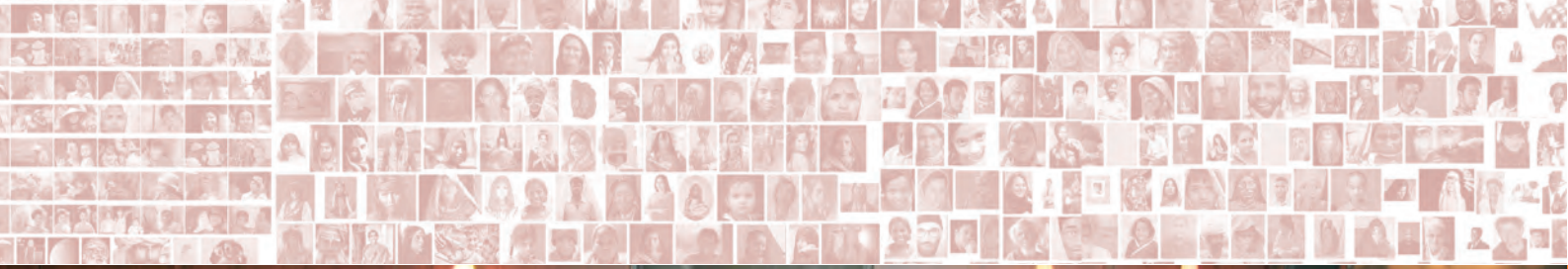
تعرف السياسات السكانية بأنها الجهد المعتمد من الحكومة عبر سنّها لقوانين متناسقة ومتكاملة واتخاذها لإجراءات وإحداثها لمؤسسات وآليات بهدف التأثير في حجم السكان وتركيبهم وتوزيعهم وخصائصهم وهي « جملة الإجراءات التشريعية والبرامج الإدارية وكل الأنشطة والمبادرات الحكومية الرامية إلى إدخال تغيير في الاتجاهات السكانية القائمة وذلك بهدف ضمان تواصل المجتمعات وتحسين نوعية حياتها... ».

وتعتمد السياسات السكانية إما بصفتها: سياسات ذات أهداف بعيدة المدى، أو سياسات ذات أهداف قصيرة المدى.

ومع دخول عقد التسعينات حصلت في العديد من الدول العربية، وقد يكون في أغلبها، تحولات يمكن أن نطلق عليها « المنعرجات السكانية » تمثلت بالأساس في تغيير المواقف الرسمية وتحاليل الباحثين والدارسين والمخططين وأصحاب القرار مفاده بالأساس أن مفهوم التنمية الذي لا يتركز إلا على معطيات ومتغيرات اقتصادية مادية يجب أن يتغير لأنه لم يؤد إلى تحقيق النتائج المرجوة وإلى تحسين نوعية حياة كل الفئات وظروف عيشهم، وأدركوا أن المتغيرات السكانية من حجم وتوزيع وتركيب وخصائص صحية وتربوية وبيئية لها فعلها وأثرها في الحركة التنموية دون الإغفال عن أهمية وضع كل الفئات الاجتماعية من الجنسين ومدى تمكينهم ومشاركتهم.

لذلك بدأنا نسمع ونلمس واقعا جديدا برزت فيه البرامج السياسية التي تطورت، تدريجيا وبصور مختلفة من دولة إلى أخرى، إلى سياسات سكانية ذات مرجعيات ومبادئ وأهداف ومحاور وخطط تنفيذ.





أهداف هذه الأخيرة من خلال الخلفية الأفقية التي تبنيها والتناسق الذي يحدث بين القطاعات باعتبارها منخرطة ضمن رؤية وطنية استراتيجية واحدة.

لذلك فإن مفهومنا للتنمية وتعاملنا معها ومع مرتكزاتها وآلياتها وأنماطها يجب أن يأخذ في الاعتبار تلك العناصر وغيرها، وأن يدخل المتغير السكاني بثقل أكثر إذ أن بناء القدرات والتنمية البشرية هي استثمار يساهم حتما في إحداث قوى وطاقات جديدة قادرة على الإبداع ومواجهة التحديات وكسب البعض منها على الأقل ودفع عجلة التنمية الشاملة والمستدامة، ولو بقسط، إلى الأمام.

إن التركيز على تنمية العنصر البشري من خلال سياسة سكانية متكاملة، ثابتة ومتطورة خيار استراتيجي واستشرافي في عالم لا أحد يعلم كيف سيتطور ولا أي اتجاه يمكن أن تأخذه الأحداث فيه، ولنا في التقلبات والأزمات والكوارث الأخيرة خير دليل وشاهد على ذلك •

تكون مؤثرة في السبب والعكس صحيح طبعا ) الصحة ومستوى العيش، التعليم ووضع المرأة والبنث)، وهو ما تؤكده رؤية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد بالقاهرة سنة 1994 الذي جاء في تقريره: « إن التكامل الواضح للسكان في استراتيجيات الاقتصاد والتنمية سوف يسرع من استدامة التنمية ومواجهة الفقر، ويسهم في تحقيق الأهداف ويحسن نوعية حياة السكان ».

إن الهدف الأسمى للسياسة السكانية يتجاوز المستوى الديمغرافي ليكون « تطوير نوعية العيش وتكريس الرفاه لكل الفئات والأجيال »، وتتقاطع التحديات التنموية مع الخصائص السكانية لكل بلد وحسب المراحل إلى درجة أن هناك من من يربط التسمية بالتنمية مثلما هو الحال في بعض البلدان : « السياسة السكانية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ».

كما أن السياسة السكانية لا تتعارض مع السياسات القطاعية بل تساهم في تحقيق

والتثقيف والمناصرة وكسب التأييد والرؤيا العامة للمجتمع.

ويعتبر إنشاء أو وضع سياسة سكانية اعتراف ضمني من قبل الدولة بضرورة دمج القضايا السكانية في عملية التنمية. ففي ضوء الاعتراف الكامل بأن الإنسان هدف التنمية ووسيلتها وفي ضوء العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية، فإن تحديد الأهداف بخصوص تحسين نوعية الحياة سواء كان ذلك في الجانب الصحي أو التعليمي أو تمكين المرأة أو تحسين البيئة أو في مجال تقديم خدمات الصحة والصحّة الإنجابية، كل ذلك سيؤدي بالنهاية إلى تمكين الإنسان وجعله قادرا على المساهمة في عملية التنمية عبر منافذ متعددة، اقتصادية وسكانية...

أما عن العلاقة بين السياسة السكانية والتنمية فإنه يصعب الفصل أحيانا في المقاربات السياسية التنموية بين الأسباب والنتائج إذ أن التأثير متبادل في اتجاهات عدة، ولنا في حاجة إلى كثير التحليل حتى ندرك أن النتيجة قد



## إنتفاضة القوة الناعمة...

# بعد أن قصّت «ست البنات» شعرها !!

فتحي خطاب - مصر

هذه ظاهرة تستحق أن نقف طويلاً أمامها، وبقدر ما تستحق من الرصد والمتابعة.. وإن كان من الإنصاف القول بأنها ليست ظاهرة بالمعنى الذي يسلب الحقيقة مضمونها، وبرؤية مسطحة، لأن الظواهر سواء الطبيعية أو الإنسانية، هي غالباً طارئة، عابرة، ولكننا في حقيقة الأمر أمام « حالة » فرضت تواجدها، وتأثيرها، ونسمع نبض حركتها، داخل المشهد العام في مصر، وحتى قبل حلق النساء شعرهن في مشهد غير مسبوق في ميدان عام احتجاجاً على دستور لا يعرف « ست البنات ».. وهي حالة أقرب إلى إنتفاضة القوة الناعمة، في مواجهة واقع مرفوض يصر على حق الوصاية على « ست البنات » والتعامل مع المرأة بفكر « اللحم الرخيص » من زمن عصر الجوارى، وبعد أن انتهك الدستور الجديد حقوقها، وتجاهل حريات وحقوق المرأة المتمثلة في تجريم التمييز ضد المرأة، وزواج القاصرات، والإتجار بالبشر، والعنف الأسري ضد الطفل والمرأة، والتحرش « السياسي والأمني » بالمرأة المصرية !!

ويعني هذا الذي كان وراء المشهد، أكثر من الحدث من نفسه.. لماذا تصر المرأة على الانتظار والتصويت؟! والإجابة لم تتأخر كثيراً، وتصدرت مشهداً غير مسبوق، لفتيات وسيدات يحلقن شعرهن أمام المارة في ميدان التحرير، تزامناً مع إعلان نتيجة الاستفتاء على الدستور، للتعبير عن الرفض لوقائع الانتهاكات والتجاوزات التي تعرضت لها المرأة في اللجان الانتخابية خلال المرحلتين الأولى والثانية من الاستفتاء، وهددن بالدخول في اعتصام مفتوح واتخاذ خطوات تصعيدية جديدة للعصيان المدني، حفاظاً على حقوقهن التي انتقص منها الدستور الجديد.. الإنصاف والمساواة والتعليم والوظيفة.. والمشهد يستحق أكثر من التأمل في معانيه ودلالاته، فالمشهد الإنساني بالغ التأثير والدلالة، لم يكن مشهداً احتجاجياً عادياً، حين تقف فتيات محجبات وغير محجبات، يحلقن جزءاً من شعرهن، ثم يستخدمن « الملاعق » للطرق على أعمدة الإنارة في الميدان، تعبيراً عن إعتراضهن، تحت شعار « لا للعنف ضد النساء.. لا للدستور ».. وفيما أظن، أن توجه المرأة المصرية لقص خصلة من شعرها أمام الرجال في ميدان عام، ليس مجرد « فعل غاضب » ولكنه أقرب إلى صرخة مكتومة تقول « طمخ الكيل » ولم يعد أمام المرأة أي خيار آخر للتعبير عن رفض دستور يقضي على حق المرأة في المجتمع، ويجعلها « قطعة من أثاث المنزل » حسب تعبيرهن، وأنهن لن يسمحن بأن يضع نضال المرأة خلال القرون الماضية بدستور يقضي على حقهن، وينتهك حرياتهن في المجتمع !!

« صوتها » وأن تسكت عما لا يجوز السكوت عليه، أو أن تتنازل أو تسامح على مطالب وأهداف الثورة.. ولم يعد في استطاعة أحد - ولا في مقدوره - أن يتجاهل ممارسات التحرش بالمشاركات في المسيرات الشعبية المناهضة للواقع الراهن في مصر.. وفي نفس الوقت، لا يستطيع أحد - ولا يحق له - أن يتجاهل مثلاً، المعنى في طواير النساء التي امتدت عشرات الأمتار حول لجان الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد، وبإصرار يثير الدهشة، على الوقوف ساعات من أجل الإدلاء بأصواتهن، وبالقياس فقد كانت طواير الرجال « أكثر تواضعاً » أمام الحشد النسائي، وهي بالطبع مشاهد لها معنى، والمعنى لا يتعد كثيراً عن الحلم بالإعتراف بحق المرأة في المساواة مع الرجل، وبدورها الحيوي في المجتمع.. وإذا كان أي إنسان لا يستطيع أن يصف غير ما يرى، فقد رأيت في لحظة من الزمن الجاري مشحونة بالخطر ومعبأة بالقلق، إقتحام عشرات السيدات من الناحيات، الباب الرئيس للجنة مدرسة أم المؤمنين الثانوية بنات في منطقة الأهرام بالجيزة، بسبب تعطيل الطابور الذي إمتد لأكثر من 300 متراً دون أن يتحرك، مما أثار غضب الناحيات اللاتي ينتظرن أكثر من ثلاث ساعات وفي صحبتهن أطفالهن الصغار، واعتبرن أن التأخير مقصود عن عمد، وبهدف منعهن من الإدلاء بأصواتهن في الاستفتاء على الدستور، وتزييف « سلمي » لإرادتهن، بمنع « لا » عن صندوق الاستفتاء، وارتفعت أصواتهن بأنهن لن يتحركن حتى يسمح لهن بالتصويت، وكان الصوت الأعلى لسيدة تقول : أنها تعاني آلام مزمنة في القدم، تحول دون وقوفها مدة طويلة !

ولم يلتفت أحد إلى أن المرأة المصرية، لم تنتفض من قبل من أجل حقوقها المنقوصة أصلاً، أو من أجل حقوق مئات المصابات منهن في الثورة، وبعدها، أو حتى تعزيز حقوق المرأة من منطلق المواطنة الكاملة، أو على الأقل المطالبة بتنفيذ وتطبيق توصيات وبرامج عمل صدقت عليها الحكومات المصرية المتعاقبة، قبل وبعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي إستضافته القاهرة تحت رعايتها في العام 1994 وكانت إحدى أهم توصياته تمكين المرأة في مجتمعها، والإنصاف والمساواة بين الجنسين دون إقصاء للمرأة، ولكنها إنتفضت وثار من أجل مصر، والتغيير نحو الأفضل، وكرست تواجدها في الميدان وداخل ساحات النشاط السياسي، من أجل مطالب وأهداف الثورة، والتعبير عن خيال أوسع للمرأة من أجل واقع جديد يتحقق على أرض مصر.. ورغم أن نصيبها كان أسوأ ما في الصورة من عقاب، لكسر إرادتها، وجرت مشاهد العنف الذي طارد الفتيات بشراسة حتى يسقطن في مرارة الشعور بالقهر والإهانة، ووقعت جرائم منظمة من التحرش الجنسي لإرهابها، وإقصائها عن المشاركة في المسيرات والاعتصامات، وكانت وقائع « التحرش السياسي والأمني » رسائل قاسية للمرأة، ولم تكن مجرد وقائع تمثل مخالفة أخلاقية للأداب العامة، والعادات والتقاليد، والأعراف الوطنية، أو يجرمها القانون الوطني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولكنها كانت وسيلة لإرهاب المرأة، ومعاقبتها على المشاركة السياسية والنزول للميدان.. إلا أن إصرارها كان ثابتاً على الجهر بموقفها، ورفضها أن تبتلع



حقوق المرأة، وإلى ذلك التراجع المخز والمؤسف على المستوى الإنساني – على الأقل – بعد أن حظيت المرأة في المجتمع المصري « الفرعوني » وفي زمن ما قبل التاريخ، بمكانة متميزة على المستويين الملكي والشعبي على حد سواء، وتصدرت أسماء من الفراعنة النساء، من الملكة « ختن كاو إس » من الأسرة الرابعة، التي حملت لقب « ملكة مصر العليا والسفلى » بما يشي بإنحصار وراثة العرش فيها، والملكة « نيت اقرت » من الأسرة السادسة، والملكة « تي » التي كانت ابنة أحد كبار موظفي البلاط، أما الملكة « حتشبسوت » فهي تقف بذاتها كنموذج لتمكين ذاتها في حكم البلاد، وتوكيد تلك الأحقية في مجتمع ذكوري، وكانت المرأة أمام القانون – قبل أكثر من ثلاثة آلاف عام – تتمتع بذات الإمتيازات الطبقيّة التي يتمتع بها قرينها الرجل من ذات الطبقة، وكان لها حق الإشراف على ممتلكات زوجها دون أن يكون له ذات الحق، وهنا يمكن المقارنة مع الواقع الراهن في مصر، وأعتقد على إمتداد الساحة العربية، وهى نماذج يمكن عليها القياس أو تقييم الإلتزام بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة، وبعد حوالي عقدين من الزمان، أو الإلتزام بتنفيذ برامج عمل منبثقة عن مؤتمرات المتابعة وغيرها من اللقاءات الدولية التي إنعقدت بهدف إقرار حقوق المرأة في المساواة مع الرجل، وسد فجوة النوع الإجتماعي !! ومع تلك الشواهد لم نلتفت – أيضا – إلى معنى الاعتداء على سيدة إنحازت أكثر من نصف قرن إلى الفقراء والفلاحين والمهمشين « شاهندة مقلد » وما تعرضت له من ميليشيات الإخوان أمام قصر الرئاسة، بتكميم فيها دون مراعاة للسن، حتى لا يخرج صوتها إعتراضا على ما يجري أمامها، من سحل وضرب مبرح لفتيات شاركن في تظاهرة الاحتجاج ضد الدستور، وكان المشهد جارحا للوثيقة الصادرة عن الأمم المتحدة، تحت عنوان « منع كل أشكال العنف ضد النساء والفتيات » وتجريم العنف ضد السيدات الطاعنات في السن، وفي بند جاء نصه « أن اللجنة واعية بشكل خاص لهشاشة السيدات المسنّات واستخدام العنف ضدهن له خطورة خاصة.. أما الخطأ الذي يجب تجنبه من الآن، أن نعي جيدا المعنى في قص المرأة لشعرها على الملأ، وأن انتفاضة القوة الناعمة، قد بدأت دفاعا عن كرامة النساء، ورفض إستمرار سياسة الإقصاء الممنهج للنساء، وهي نفس السياسة التي إمتدت إلى القانون الجديد للإنتخابات البرلمانية، ورفض دستور يطيح بالمساواة الكاملة كقيمة مصرية أصيلة •



التغيير ( وكانت المرأة المصرية بالفعل في مقدمة الطلائع التي قادت ثورة التغيير في 25 يناير 2011 ) .. ولكن المشهد نفسه يحمل تساؤلا عن التناقض الواضح بين الشواهد، وكلها تشير إلى دور المرأة في كتابة تاريخ مصر الحيّ، ومنذ بدايات الساعات الأولى للثورة التي تصدرت طلائعها، ولم تكتف بحماية شعلة الثورة على مدى 18 يوما في ميدان التحرير، ولم تبعد عن الميدان، ولم تخش أن تصرخ بكلمة ( لا ) في وجه الجميع خلال مرحلة الإدارة الإرتجالية للمرحلة الانتقالية، وتلفت هراوات رجال الأمن والشرطة العسكرية، وقذائف الغازات المسيلة للدموع، وتحملت صنوف التعذيب من السحل والضرب، ثم بعد ذلك، تكون صورتها بالحجم الكبير في طوابير الانتخابات والاستفتاء.. ولا نجد تفسير للتناقض بين تلك الشواهد، وبين الوقائع، وكلها تشير إلى تجاهل دور المرأة وحقوقها، والترقب بها بمحاولات تكميم الأفواه والعقول، وكأنهم يريدون نساء « جاريات فراش » في سوق المتعة !!

إن الخطأ الذي وقعنا فيه - إذا صدق ظني - أننا لم نهتم كثيرا، أوقليلا، بوقائع المرحلة الانتقالية من « ست البنات » طول عامين بعد الثورة، وكشف تقرير حقوقي صادر عن مركز ابن خلدون للدراسات الإغائية، تحت عنوان « المرأة المصرية بعد الثورة.. الواقع والتحديات » أن الإدارة الحاكمة للبلاد والحكومات المتتالية التي شهدتها المرحلة الإنتقالية، تعمدت إقصاء متمعدا للمرأة بشكل صريح في كل المناصب الحيوية ومراكز صنع القرار !! ولم نلتفت إلى حقيقة السطو على

ورغم الرمزية الصادمة للمشاعر في المشهد، وهو غير مسبوق في مجتمعنا، إلا أن علماء الاجتماع يقولون، إن حلق الفتيات شعرهن دليل على أن ثورة النساء قادمة على أي حال، خصوصا أن شعر الفتاة تاج على رأسها، وتنازلها عن جزء من أنوثتها إنما يكون لأمر أكبر وأهم بالنسبة لها، وهو حريتها الشخصية، وأن حلق الشعر بالذات يعبر عن مخاوف في رأس المرأة من اتجاه تيار الإسلام السياسي، ومن قوى التطرف التي تتعامل مع المرأة بفكر « اللحم الرخيص »، ولاتعترف بحقوق تراها « غير شرعية » أقرها مؤتمر قالوا عنه قبل عشرين عاما تقريبا، أنه « مؤتمر الإباحية » الذي إعتد خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة !! وأن المرأة أرادت أن تلتفت إنتباه المجتمع والمسؤولين، بشكل يتناسب مع التقاليد المصرية، فقد سبق أن قامت ابنة إخناتون بحلق شعرها في زمن الفراعنة، إعتراضا على تهميش سلطة أبيها من قبل الكهنة، وهي ابنة الملكة الفرعونية الأسطورة « نفرتيتي » التي كانت قوة محركة لثورة ثقافية سياسية في عصرها، والدخول المفاجئ لديانة التوحيد في مصر في القرن الرابع عشر قبل الميلاد.. وأن المرأة المصرية تستعيد تراثها كمؤشر على أن ثورة النساء قادمة..

وهناك من يرى وهذا صحيح أن نساء مصر لم يجدن سوى تلك الطريقة ليسمع العالم صرختهن، بعد أن قضى الدستور الجديد على دورهن، وأهدر حقوق المرأة والطفل، وكان اللجنة التأسيسية التي أعدت الدستور الجديد، لاتعترف أو ربما لاتعلم شيئا عن إلتزام مصر ومعها 178 دولة، بخارطة طريق يتحقق معها الإعراف بالدور المحوري للنساء في عملية التنمية، وتمكينهن في المجتمع، وبوصفهن عوامل محركة وفاعلة لإحداث



رسالة من تونس إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 2014

# أخبرنا ثورة ولكن...

عادل البرينسي - تونس

لن يتوقع أحد من الذين شاركوا في تنظيم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة سنة 1994 والذين سطوروا له أهدافا على مدى 20 سنة وواكبوا تنفيذ برامجه على مراحل أن تحدث ثورات الربيع العربي التي انطلقت من تونس سنة 2011 تذبذبا وتراجعا إن لم نقل قطيعة في المسار والأهداف وعودة للمطالبة بأشياء ومفاهيم خلنا أنها أصبحت مكاسب لا نقاش فيها.

ومن المتوقع أن يتفاجأ كل الذين سيشاركون في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية القادم - إن حصل بالقاهرة - عندما يطلعون على تقارير الجمعيات ومكونات المجتمع المدني القادمة من تونس الملفوفة بالخوف على الوضع الاجتماعي والسكاني وعلى وضع حقوق المرأة والأسرة والطفولة.

اليوم في تونس وبعد عامين من الثورة، سنة 2013 مازال ينظر إلى المرأة كجسد لا كذات فاعلة وما زالت الشابة المغتصبة ينظر لها - من قبل جزء كبير - من المجتمع كمتهمه لا كضحية.

اليوم في تونس نلاحظ ضعفا واضحا في حضور المرأة في الحكومات التي تعاقبت بعد الثورة. وتؤكد المديرية العامة لمركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة دلندة الأرقش أن «التمييز على أساس النوع الاجتماعي بدأ يتجلى في الخطابين السياسي والديني».

كما تشير ممثلة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين ودعم استقلالية المرأة (مكتب تونس) هالة السخيري إلى أن عدة عوامل تجعل من مشاركة المرأة في الحياة السياسية أمرا عسيرا من ذلك الحواجز الثقافية والأعباء العائلية والاجتماعية للمرأة.

## حكومات في قفص الإتهام

تروي السيدة نزيهة رجبية (أم زياد) صحفية وحقوقية ومناضلة في مجال حقوق الإنسان قصة امرأة تعرضت إلى التعذيب والإهانة من قبل أعوان بوليس نظام بن علي بسبب هروب زوجها المعارض إلى الخارج. هذه المرأة تمكنت من مغادرة البلاد للالتحاق بزوجها، وعندما حاولت التحدث عن معاناتها أمام وسائل الإعلام الأجنبية منعها زوجها وصاردها حقها في وصف معاناتها بحجة أنه صاحب الحق في التحدث بلسانها. زوجها هذا هو عضو في حركة النهضة وهو الحزب صاحب الأغلبية في الحكومة المنتخبة ما بعد الثورة في تونس. وهذه الحكومة منذ قدومها دخلت في مواجهات كثيرة هي ومناصروها ضد العديد من الجمعيات والحقوقيين المدافعين عن حقوق المرأة

والحقيقة أن المرأة واصلت الحراك المدني والمجتمعي مواجهة كل قوى التخلف والجهل والرجعية التي بدت تظهر بفعل التسبب والقوضى اللذين انتشرا بكامل أنحاء البلاد. وفي هذا الصدد يقر عدد هام من الحقوقيين والنشطاء في منظمات المجتمع المدني بالدور المحتشم للمرأة في مرحلة ما بعد الثورة وبالتغيب العمدي لها عن المشاركة في صنع القرار. ويبرز تهديدات جديدة تطال حقوق المرأة ومكتسباتها وأوضاعها.

ولم تكف حتى الدعوات والبيانات ولا نداء «عشرون إجراء من أجل المساواة» الذي رفعته الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي بمناسبة اليوم العالمي للمرأة يوم 8 مارس 2012 والذي جاء فيه «إن مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية على أساس المساواة مع الرجل هي شرط أساسي للديمقراطية والعدالة الاجتماعية وهي قيم متمثلة في روح ثورات الربيع العربي».

قلنا لم تكف هذه الدعوات والإجراءات من الكشف عن الانتهاكات والمخاطر التي باتت الآن تهدد مكاسب المرأة في تونس وفي حقوقها وفي حريتها وفي بيتها وفي عملها وفي أسرته...

لماذا؟ وقد كنا ننتظر من الثورة أن تكون ثورة لماذا وقد كنا نتوقع أن تسارع الثورة في إنجاز أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والتي تتعلق بالخصوص بالسكن والبيئة والتربية والتنمية والصحة والفقر.

قد يعتقد القارئ أن الكاتب بالغ في التشاؤم وفي جعل الوضع سوداويًا غير أن الوقائع والأحداث والحقائق والأرقام لا تعطينا فسحة كافية للأمل.

فتونس التي كانت دوما تعتبر رائدة في الوطن العربي في مجال تمتع المرأة بحقوقها والتي تجاوزت منذ سنوات مشكلة الفروق بين الجنسين وجدت نفسها بعد عامين من الثورة المجيدة ضد الظلم والفقر والقمع تجتث مقولات قديمة من قبل هل تغطي المرأة شعرها أم لا وتدافع على مصطلحات حديثة مثل الجندرة وغيرها والتي لها مدلولات في النوع الاجتماعي بحجة أن لها آثارا قد تؤدي إلى تدمير الأسرة وانتشار اللقطاء وأنها تحث على انتشار الزواج غير الشرعي والسقوط في مطبات موجودة في الدول الغربية والديمقراطية.

التفاجؤ بأن المرأة التونسية تراجعت من طلب الحق في الريادة وفي تقاسم المسؤولية والقيادة مع الرجل إلى مرحلة الدفاع عن المساواة والحق في التعلم والسكن والصحة يتطلب استدراكا. فهذه شهقة قوية قد يكون من اللازم على كل منظمي المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وعلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يشربوا فوقها كأس ماء على الأقل.

## ثورة دون ملحومات المرأة

لا أحد يمكنه أن ينكر أن مشاركة المرأة التونسية في ثورة 14 جانفي كانت فاعلة وبارزة. وحتى من يريد أن ينكر الآن فإن الصور والمشاهد المؤثرة يمكن أن تكشف حقيقة جهوده. فالمرأة التونسية - فتاة كانت أو امرأة - كانت حاضرة في كل التحركات الاحتجاجية، وواصلت مسيرة البناء من جديد ما بعد الثورة غير أن تمثيليتها في الحكومة وفي المجلس التأسيسي كانت غير جديرة بنضاليتها ومقتضيات المرحلة وما تتطلبه من ثورة على النواميس والأعراف والممارسات القديمة التمييزية حتى في مستوى مؤسسات الدولة.





حول عدّة مواضيع خاصة موضوع دسترة المساواة بين المرأة والرجل.

من ذلك يعتبر وزير الشؤون الدينية نور الدين الخادمي أن سحب التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - سيداو - الذي تمّ في ظل أول حكومة بعد الثورة جريمة في حق الشعب والموافقة عليها تعدّ إهانة للمرأة التونسية ولتاريخ الأمة وثقافتها ودينها الاسلامي ويشاركه في هذا الرأي الأستاذ بجامعة الزيتونة حسن المناعي.

وترمي الاتفاقية الدولية «سيداو» التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 ديسمبر 1979 ودخلت حيز التنفيذ سنة 1981 إلى مزيد تكريس حقوق المرأة. وتحفظت تونس من قبل على ثلاثة فصول وهي الفصل 5 و16 و26 وهي تتعلق بالتنقل والجنسية واختيار السكن والانفاق وغيرها من النقاط.

وفي السياق ذاته أضافت سلمى صرصوط نائبة المجلس الوطني التأسيسي عن حركة النهضة أن سحب التحفظات لا يمكن قبوله لأنه يعتبر تدخلا لبعض الاطراف في مبادئ الشريعة الاسلامية وفي القيم والنمط المجتمعي للبلاد.

وفي تونس بعد الثورة أصبح الحديث باسم الدين من قبل الاحزاب وعديد التيارات المتشددة أمرا رائجا.

ولم تسلم المرأة وحقوقها من أحكام ورؤى وتفسيرات تحد من حريتها وتسلب إرادتها.

كما أن تواطؤ الحكومة مع بعض التيارات الدينية المتشددة وعدم تحديد خياراتها بصورة واضحة جعل البلاد مزارا لعدد المذاهب التي تختزل المرأة في عنصر للإثارة وأداة للتزواج.

أضف إلى هذا أن حالة العنف التي انتشرت في البلاد وانعدام الأمن بفعل فوضى ما بعد الثورة كان أولى ضحاياها المرأة وحقوقها. هذا إلى جانب الفقر والجهل وانعدام الفرص وانخراط النظام وما يسببه من وضع بيئي وصحي متدهور. وهي كلها أوضاع تزيد في تردّي أوضاع المرأة باعتبار حاجياتها الخصوصية.

ولعلّه لذلك اعتبر السيد أحمد عبد الناظر خير في مجال السكان والتنمية أن ما يميّز برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية زائد 20 هو عدم اختزاله السكان في أرقام ومؤشرات وتركيز على العلاقة التفاعلية مع قضايا السكان بين البعد الكمي للسكان والخصائص الأخرى على غرار ظروف عيشهم ووضعهم الصحي والثقافي والبيئي.

وهوما يضيفي إلى القول بأن عمليات التقييم التي قامت بها الجهات الحكومية ومكونات المجتمع المدني يجب تحيينها بناء على المعطيات الجديدة التي ظهرت خاصة في الدول التي تشهد فترات

انتقالية وظهرت فيها حقائق وظواهر جديدة. وتونس من البلدان التي يجب أن تحيّن معطياتها باستمرار خاصة اجاباتها على الاستبيان الذي ينجز بدعم من مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان.

ويعتبر المسح العالمي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 2014 من خلال الإجابة على الاستبيان من أهم الآليات والأنشطة التي تضمّنّها المسار التقييمي لبرنامج عمل المؤتمر وهو يشمل عديد المحاور التي تتعلق بالخصوص بالسكن والبيئة والتربية والتنمية والصحة والفقر.

غير أن الأساتذة الجامعية المختصة في الآداب والحضارة العربية آمل قرامي اعتبرت أن البحوث حول مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية محدودة وأن الدراسات والبحوث المنجزة لا تساير المستجدات الاجتماعية والسياسية وهو ما عمق اقضاء المرأة عن التواجد الفعلي وعن العمل السياسي.

وعبرت عن الأسف لكون المضمون الإعلامي مازال يواصل نقل صورة نمطية عن المرأة وقليلًا ما يتحدث عن إسهامها في تنمية بلادها بحسب قولها.

وهو ما أبدته امرأة خرجت تصيح في شارع الحبيب بورقيبة بتونس العاصمة يوم عيد المرأة أن القناة التي مررت حوارا مع زعيم حزب يدعو لتزويج البنات في سن التاسعة لا تعكس صورتها الحقيقية •

# بعد 20 عاماً من مؤتمر القاهرة للناسك

• قطار تمكين النساء ما زال بطيئاً

• نساء يواجهن المخاض بالاغاني

• على مشارف الالفية الثالثة... رحلات التيه بحثاً عن دابة

امال بابكر / وهويدا سليم - السودان

قانون الانتخابات العامة للعام 2008م والتي ضمنت (25%) من مجمل مقاعد البرلمان لصالح النساء وذلك على المستوى القومي والولائي بهدف توسيع المشاركة السياسية للمرأة وقانون تنظيم العمل للعام 2007 حيث ركزت المادة (3) على المساواة بين الجنسين في العمل والتوصيف الوظيفي وفي المجال الاقتصادي أصدرت الإدارة العامة لتنمية وتنظيم النظام البنكي مرسوماً من بنك السودان المركزي يسمح للبنوك بتمويل النساء بتسهيلات إدارية تبلغ (12%).

## رغم الاجراءات قطار النساء ما زال بطيئاً

الصورة العامة لوضع المرأة بالبلاد توحى بأن كل شيء يسير على ما يرام إلا أنها تخفى خلفها واقعا مشوباً بالقلق وأحياناً بالحزن خاصة في بعض النواحي مثل التعليم والصحة الانجابية... فكيف لا يكون ذلك ووضع المرأة السودانية - خاصة في الريف- ما زال مرتبطاً بممارسات وقوالب نمطية وصور سلبية، حيث يعتمد إلى حد كبير على مفاهيم سائدة في المجتمع الذي لم يستطع حتى الآن التوفيق بين مرجعيات التقاليد والمعايير الدولية وحقوق الإنسان التي تهدف إلى ترسيخ مبدء المساواة والإنصاف في الحقوق بين الجنسين، فهناك منظومة من الممارسات المخلة بحقوق المرأة ما زالت سائدة في العديد من المدن والقرى السودانية، وما زالت هناك فجوة نوعية كبيرة في كثير من المجالات تحتاج إلى عمل مضاعف وجهد رسمي وشعبي لتجسيدها، كما علينا ان نعترف بأن الأوضاع السياسية والأمنية والصراعات في البلاد ساهمت بقدر كبير في تدني اوضاع النساء خاصة في ولاية النيل الأزرق وولاية جنوب كردفان حيث ترزخ المرأة في تلك المناطق تحت ضغوط ثقيلة وظروف سيئة تحرمها من مواصلة

على ان المجتمع السوداني قد شهد خلال العقديين الآخرين جملة من التحولات الايجابية لصالح النساء في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلا أنها ما تزال دون الطموح... وهذه التغيرات البطيئة والطفيفة نتجت عن التزام السودان وتوقعيه على عديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية وعلى رأسها وثيقة مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية المنعقد في عام 1994، والذي فتح آفاقاً جديدة في مسيرة النساء وحفز حكومات الدول لوضع حقوق الإنسان في التخطيط والتنمية البشرية وأعترف بالدور المحوري للنساء، ذلك الدور المرتكز على نهج المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة بتوفير المزيد من الخيارات والفرص أمامها وذلك بتوفير فرص التعليم والخدمات الصحية وفرص العمل وضرورة مشاركتها الكاملة في وضع السياسات وعملية صنع القرار على كافة المستويات بهدف عدالة المشاركة المجتمعية وتحسين نوعية الحياة للجميع.

للصحة الانجابية والتي تشمل تنظيم الاسرة والتثقيف الصحي وخدمات الرعاية والصحة الانجابية والاهتمام بصحة الامومة والطفولة، يمكن القول أن هذه الجهود والاجراءات التي تمت تعد مكاسب للمرأة إلا أنها دون المطلوب فنحن على مشارف 2015م عام الوعد الذي التزمت فيها الحكومة بالعديد من الالتزامات والمواثيق منها مثلاً تخفيض الأمية ووفيات الامهات والاطفال وغيرها من الالتزامات التي لن يكفى العام المتبقى 2014 لإنجازها.

وفي سبيل تعزيز الجهود أصدرت الدولة حزمة من القوانين والتشريعات لدفع مسيرة المرأة وحثها للمشاركة في التنمية مع الرجل. ولاول مرة في تاريخ السودان ينص الدستور على أن جميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والصكوك التي صادق عليها السودان جزء لا يتجزء من شرعة الحقوق فاستحدثت المادة (32) من الدستور أن العمل الايجابي لتعزيز حقوق المرأة وضمان المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، كما أن المادة (20) من الدستور تؤكد على المساواة أمام القانون وعلى المستوى التشريعي جاء نظام الكوطة في

## اجراءات متخذة وقوانين وتشريعات

أشار التقرير الرسمي للسودان بعد خمسة عشر عاماً من مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية إلى جملة من الإجراءات المتخذة نحو تحقيق أهداف المؤتمر مثل تحسين وضع المرأة وتمكينها، فذكر أن الدولة أقرت ولا سياسة وطنية لتمكين المرأة وانشئت إدارة عامة للمرأة بوزارة الرعاية الاجتماعية كآلية وطنية تعنى بالنهوض بالمرأة، كما تم تعيين مستشاراً للنوع الاجتماعي لكل ولايات السودان لرسم خريطة ترمي إلى تحسين سبل الوصول إلى العدالة بين النوعين وتعزيز دور المرأة ومشاركتها في الحياة العامة، كما كونت الدولة لجنة وطنية للنهوض بالمرأة والتي صاغت خطة قومية لتمكين المرأة أشتملت على المحاور الحاسمة لمنهاج بكن، وانشئت وحدة لمكافحة العنف المبني على النوع في 2005 وأجيزت السياسة القومية لتعليم البنات في 2007 وجاءت الاستراتيجية القومية حول ختان الإناث في عام 2008 كخطوة ايجابية نحو معالجة المخاطر الناجمة عن الختان وفي السياسات الصحية للدولة وضعت الدولة الاستراتيجية القومية





وفيات الأمهات (1,107) وفاة لكل (100,000) ولادة حية وفقاً للمسح الشامل الذي أجري في 2006م والذي يعد أول مسح شامل بالسودان.

وهذا المسح لصحة الأسرة في السودان لعام 2006م والذي يعد مرجعاً أساسياً حيث أجريت عليه بعض التعديلات في 2010م شارك في اعداده كلاً من وزارة الصحة الاتحادية، والمكتب المركزي للإحصاءات التابع لحكومة الوحدة الوطنية، ووزارة الصحة، وهيئة جنوب السودان للإحصاءات السكانية، والتقييم الذي أجرته حكومة جنوب السودان، بدعم من جامعة الدول العربية، والمشروع القومي العربي لصحة الأسرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الغذاء العالمي، بالإضافة إلى العديد من الوزارات.

وفي هذا المقال نود التركيز علي مسألة وفيات الأمهات بوصفها من أهم القضايا لانها تمس حياة المرأة وتعد جريمة في حقها، وتتعارض مع الحق الإلهي ومواثيق الأمم المتحدة الاساسية التي تتعبر

وكذلك السياسات غير المعلنة بتقليص أستيعاب النساء بالوظائف العليا أو الترقى لها مما يجعلها حكراً للرجال، كما أن التمويل الأصغر الذي يمنح للنساء من البنوك ومقارنة بالرجال مازال محدوداً ومتناهي الصغر لايسهم في تحسين وضع المرأة اقتصادياً ولا يحدث لها أي نقلة نوعية من حياة الفقر التي تعيشها وتبقى عبارة تأنيث الفقر شبها يطارد النساء.

وفي مجال التعليم وعلي الرغم من ذهاب البعض إلى أن السودان أحرز تقدماً مرضياً عنه نوعاً ما بتوفير التعليم للجميع والأهداف الانمائية للألفية وهدف تعميم التعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين ويرجع ذلك في الأساس إلى القطاع الخاص والمساهمة المجتمعية ولكن ذلك لم يؤدي إلى ردم الفجوة نوعية بصورة واضحة خاصة في بعض الولايات والمناطق الريفية ومناطق الصراع حيث تقف العادات والتقاليد حائلاً والتدني الاقتصادي، حيناً والحرب، أحياناً أخرى جداراً منيعاً في وجه تعليم البنات مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الأمية وسطحهن بشكل مخيف وموجع بالبلاد وسط النساء.

وإذا ما نظرنا إلى مجال الصحة الانجابية والرعاية الصحية للنساء خاصة الامهات ونحن على مشارف الالفية الثالثة نجد أن حبل الولادة ما زال معلقاً كما حبل المشنقه في بعض القرى السودانية النائية التي عزلها الفقر والجهل والحرب وسوء التدابير الحكومية عن النمو والتطور ما ادى إلى ان يحتل السودان المرتبة الرابعة في قائمة وفيات الامهات حيث بلغ معدل

التعليم وتمنعها من التمتع بالخدمات الصحية والرعاية المتكاملة وغيرها من الحقوق التي تسهم في تحسين حياتها، بل نجدها محرومة حتى من الغذاء الجيد والماء النظيف التي تعد مطالب صعبة المنال بالنسبة للنساء في العديد من مناطق البلاد.

وإذا نظرنا لوضع النساء على مستوى المشاركة السياسية وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم والمتمثل في ارتفاع نسبة وجود المرأة في المجلس الوطني إلى (19 %) وفي المناصب الوزارية (8 %) والوزارت الاتحادية الا اننا ان هناك ظلماً واقعاً عليها في العديد من الجوانب فهي لا تمثل في مجلس الولايات الا بنسبة (4 %) فقط، وتمثيل المرأة في السلك الدبلوماسي كسفيرة لا يتجاوز أيضاً نسبة الـ (4 %) وهذا التدني في نسب النساء في هذه المجالات يعكس عدم العدالة والمساواة بين الجنسين واستمرار تفوق الذكور على مستوى الوظائف العليا في جهاز الدولة والخدمة العامة وبالتالي ضعف المشاركة في الحياة السياسية وفي مراكز صنع القرار وان تواجد النساء فيه ما زال رقماً لا يذكر مقارنة بحجم السكان الذي تمثل النساء فيه نسبة (49 %).

أما فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والتي نراها من أهم الحقوق التي يمكن عن طريقها تمكين المرأة ورفع قدراتها بصورة تمكنها من الاستقلال الاقتصادي وحرية اتخاذ القرار نجد أنه ما زالت هناك لوائح تسن للنيل من هذه الحقوق مثل قرار وإلى ولاية الخرطوم الذي منع النساء من مزاوله بعض الاعمال أو الكشات التي تتعرض لها بائعات الشاي والطعام بصورة دورية ومصادرة ممتلكاتهم الخاصة بممارسة المهنة مما يشكل تدميراً مستمراً لإمكاناتهم المالية،

الحياة حق يحرم المساس به، كما ان الامومة الامنة تساعد النساء في المشاركة في الجوانب الأخرى للحياة، أي المساهمة في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

#### نساء يواجهن المخاض بالأغاني

يا حلال حلها

يا الله السلامة

يا حلالااا حلها

ويا الجبت العضم تجيب اللحم

يا حلال حلها

ويا حلال الجديان في الوديان حلها

يا حلال حلها

هكذا ترفع النسوة صوتهن بالأغاني ليعلوا على صوت صراخ المرأة وهى تعاني الام المخاض وربما سكرات الموت... فحيث لا بيئة صحية للانجاب... وفي ظل غياب القابلات المدربات تصبح الأغاني والاهاجز الشعبية والدعوات لله هى المخدر الوحيد لمواجهة الأم المخاض ومخادعة الموت... ففى اصقاع البلاد البعيدة نجد ملايين النساء يواجهن قدرهن منفردات دون رعاية صحيه وغالباً ما يكون مصيرهن الموت.

#### ضعف خدمات تنظيم الاسرة

لقد وضعت الأمهات أنفسهن في مواجهة الموت نسبة لضعف تنفيذ استراتيجية تنظيم الاسرة التى خططتها الدولة كما ان نسبة استخدام موانع الحمل لا تتجاوز 20 % فقط مما يعنى قلة عدد الامهات اللاتي يستخدمن الموانع ويعود ذلك لضعف التوعية بأهمية تنظيم الاسرة التى تمنع الولادة المتكررة وتحافظ على صحتهم وتقلل نسبة الوفيات بينهم كما أن الأمهات أنفسهن لا يستطعن استخدام الموانع لأن قرار الولادة قرار ذكورى وبالتالي لا تتجاوز رغم أنه في صالح صحتها وحياتها.

#### رحلات التيه

في تلك القرى القصية التى مازالت تبعد عن عام 2015 -عام الوعد- ملايين السنين والحقب تحكى النساء قصصاً مروعة ومأساوية عن أهوال منح الحياة لجيل قادم يموت نصفه قبل أن يولد... فيقلن -صوت جماعى فماسة واحدة- :

« يتملكنا الرعب والخوف من الحمل والولادة فهي مربوطة بالفناء لنا أو لأطفالنا... فان لم تمت الأم يموت جزءاً منها... فغالبا ما تفقد الاسرة الطفل أو الأم... والألم التى تبقى تظل تكرر المحاولة كل عام من أجل طفلاً آخر... فعندما تفاجئنا ألم المخاض

وتتعثر الولادة نحمل على ظهر حماراً بأئس لتقطع آلاف الأميال عبر طرق وعرة وتحت هجير الشمس بحثاً عن الخلاص في شبح داية أو قابلة في القرية المجاورة وفي معظم الأحيان لا تكمل الرحلة بالنجاح فقد تموت الأم عطشاً فيعود الحمار حزيناً خاوياً ».

وحتى تلك التى يحالفها الحظ وتصل إلى حيث الداية فإن عملية الولادة تتم في ظل ظروف غير صحيه وبقابلات او مساعدى اطباء غير مؤهلين كما أشار إلى ذلك المسح الشامل 2006 المشار إليه سابقاً فما يقل عن نصف الولادات (49,2 %) يحضرها ويُشرف عليها كادر صحي مؤهل.

#### طفلات في مواجهة الموت

وتحكى إحدى النسوة في قرى وسط السودان أن ابنتها عندما أنجبت طفلها لم تكن بلغت الخامسة عشر قائلة «تم إخراج ابنتى من المدرسة لتتزوج ابن عمها الذى ترك الدراسة أيضاً وقد ظلت ابنتى عامين في بيت زوجها حتى بلغت مبلغ النساء وعندما أنجبت طفلها الأول كانت على مشارف الرابعة عشرة... هكذا تجد الطفلات أنفسهن مواجهات بمشاكل الولادة والحمل دون استعداد جسدى ونفسي وصحى ودون وعى بمخاطر الحمل والولادة مما يجعلهن أكثر عرضه للموت عن الوضع وهذا ما أثبتته المسح الشامل لعام 2006 المشار إليه سابقاً حيث هناك (36 %) من الإناث يزوجهن قبل بلوغ الثامنة عشر.

#### مؤدات الألفية الثالثة

إن ما يحدث في تلك القرى النائية حيث تموت الأمهات أثناء الولادة أو بعدها مباشرة بسبب انعدام الرعاية الصحية، عدم توفر المياه الصالحة للشرب وسوء التغذية وغيره من الأسباب التى يمكن معالجتها من قبل الجهات المختصة يعد جريمة وقتل متعمد(وأد) ووصمة على جبين الإنسانية وهى تخطو نحو الألفية الثالثة، ففى تلك القرى توؤد الحوامل بالاهمال الصحى والعطش حيث تتوفر المياه الصالحة للشرب بنسبة (56 %) فقط لسكان السودان وقد ظلت منظمات الأمم المتحدة والمنظمات العاملة في مجال صحة الأمومة والطفولة والصحة الإنجابية من الوضع الكارثي للأمهات والأطفال بالسودان منذ مطلع التسعينيات وما زالت حيث وصفت اليونيسيف الوضع بالخطر على لسان ممثلها بالسودان نيلس كاسبيرج في 2009م مؤتمر صحفى قائلاً « من غير المقبول اطلاقاً أن تتوفى في كل عام 26 الف امرأة في السودان ».

إن الأمهات ضحايا متلازمة الجهل والفقر والمرض وبعد مرور 20 عاماً على مؤتمر القاهرة والذى التزم فيه السودان بخفيض وفيات الامهات إلى نسب معقولة نجد أن هذا الوعد مازال حبراً على الورق حيث فشلت الدولة ممثلة في وزارة الصحة في توفير القابلات المدربات لتلك القرى والمناطق النائية حيث أشارت الدكتورة لمياء الفاضل مديرة البرنامج القومى للصحة الانجابية في حوار صحفى عام 2010 إلى فشل الوزارة في تنفيذ برنامج توفير قابلة مؤهلة ومدربة لكل قرية، كما اشارة إلى وجود مشكلة في الزائرات الصحيات قائلة « ... الزائرة الصحية هي المسؤولة عن القابلة (الداية) وتدريبها يستغرق ثماني سنوات وعددهن الآن في شح وتراجع كبير خاصة وأن اعداداً كبيرة من الزائرات الصحيات بلغن السن المعاشية ولم يتم تجديد هذا الكادر بما يغطي الحاجة الماسة له خصوصاً مع تزايد السكان...» هكذا تجد النساء أنفسهن في مواجهة متلازمة الجهل والمرض والفقر في الأصقاع خاصة وأن (80 %) من الولادات هناك تتم بالمنزل في بيئة صحية متدنية أو منعدهم في أغلب الأحيان لغياب الوعى الصحى لدى الداية وأسرة المرأة الوالدة.

وقد كشف المسح الصحى لـ (2006) أن حوالي الربع (25 %) من الأمهات المتوفيات لم يتمكن من الوصول إلى المستشفى إلا بعد أيام من تدهور حالتهم الصحية وذلك لعدة أسباب أهمها التكلفة المالية العالية للعلاج وعدم توفير سبل المواصلات المناسبه وبأسعار مناسبة، بل أن حوالي الربع من هؤلاء الأمهات المتوفيات وصلن إلى المستشفيات في حالة إغماء كامل بينما فارقت الحياة (6 %) منهن قبل أو حال وصولهن إلى المستشفى.

فوزارة الصحة لا يمكنها توفير برامجها في ظل ميزانية متدنيه حيث لا تتجاوز الميزانية المرسودة من الدولة للوزارة الـ (0,491,249,000) جنيه خلال السنوات الماضية.

#### تذكير الحياة... تأنيث الفناء

هكذا وبعد عشرون عاماً من مؤتمر القاهرة الدولى للسكان نجد أن الحياة مذكراً... فكل مباحث الحياة من تعليم وصحة وغيرها متاحة للرجال بينما كل عتبات الفناء والموت مرتبطة بالنساء... فهن الأكثر فقراً، مرضاً، جهلاً سوى بسبب العادات والتقاليد أو السياسات الرسمية المعلنة والمخفية... ويؤسفنا أن نختم المقال بهذه المقولة (أن الأمهات لا يمتن من أمراض لا نستطيع علاجها... بل يمتن لان المجتمعات لم تقر بجدوى حياتهن) ●



on Population and Development, which relate, in particular, to housing, environment, education, development, health and poverty?

The reader may think that the writer is deeply pessimistic in portraying a dark situation. However, facts, events and figures do not give us enough space for hope.

Today in Tunisia, two years after the Revolution, in 2013, women are still seen as objects rather than actors and raped girls are seen by a large segment of society as accused rather than victims.

Today in Tunisia we note a clear weakness in the presence of women in the governments that came after the revolution. The Director-General of the Center for Research, Studies and Documentation and Information on Women Dalanda Larqach stated that «discrimination on the basis of gender is now reflected in both political and religious speeches.»

United Nations Representative for Gender Equality and Empowerment of Women (Office of Tunisia) Hala Sekhiri also points to several factors that make women's participation in political life difficult, including cultural barriers and the family and social burdens for women.

### *Governments in the dock*

Mrs. Neziha Rejiba (Um Ziad), journalist and human rights, tells about the story of a woman subjected to torture and humiliation by police agents of Ben Ali's regime after her husband fled abroad. This woman was able to leave the country to join her husband, and when she tried to tell foreign media about her suffering, she was prevented by her husband who denied her the right to describe her suffering under the pretext that he is the only one who has the right to speak on her behalf.

Her husband is a member of Ennahda, the majority party in the elected government after the revolution in Tunisia.

Since its rise to power, this government and its supporters have entered in many clashes with several associations and women's rights defenders on several issues, especially enshrining equality between women and men.

Thus, the Minister of Religious Affairs Nouredine Alkhadami considers the

withdrawal of reservations to the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, CEDAW, which was made under the first government after the revolution, a crime against the people and its approval an insult to the women of Tunisia and the nation's history, culture and Islamic religion. Professor at Zitouna University Hassan Mannai shared the same view.

The aim of the International Convention "CEDAW," which was approved by the General Assembly of the United Nations on December 18, 1979 and entered into force in 1981, is to further confirm women's rights. Tunisia had, in the past, lodged reservations to three clauses: Clauses 5, 16 and 26 which are related to travel, nationality, right to domicile and residence, spending and other points.

In the same context, Salma Sarsoot, National Constituent Assembly (NCA) member from the Ennahda Movement added that the withdrawal of the reservations cannot be accepted because it is considered as an interference of some parties in the principles of the Islamic Sharia law and the societal values and style of the country.

After the revolution, the talk in the name of religion by political parties and many radical currents has become in vogue in Tunisia. Women and their rights were not spared by provisions, visions and interpretations that limit their freedom of and rob their will.

Moreover, the government's collusion with some hard-line religious currents and its failure to specify clearly its options made the country a place of pilgrimage for many sheikhs and doctrines that reduce women to an element of excitement and a tool for mating.

In addition, women were the first victims of the situation of violence that has spread in the country and the insecurity resulting from chaos after the revolution.

Add to this the poverty, ignorance, lack of opportunities and imbalance of the system and what it induces, including deteriorated environmental and health conditions.

All these conditions lead to the further deterioration of the situation of women because of their special needs.

It was probably for that reason that Mr. Ahmed Abdelnadher, expert in population and development, considered that what distinguishes the Program of Action of the International Conference on Population and Development ICPD+ 20 is that it has not reduced population to numbers and indicators and focused on the interactive relationship with population issues between the quantitative dimension of the population and other characteristics like their living conditions and their health, cultural and environmental conditions.

This imparts to say that the evaluations carried out by government agencies and civil society components must be updated based on new facts that have emerged, especially in countries in transition where new facts and phenomena have emerged. And Tunisia is among countries whose data need to be updated continuously, especially its responses to the questionnaire made with the support of the Office of the United Nations Development Fund.

The global survey of the International Conference on Population and Development Beyond 2014, through responses to the questionnaire, is one of the most important mechanisms and activities contained in the assessment path of the Conference's Program of Action. It includes many themes that relate in particular to housing, the environment, education, development, health and poverty.

However, university professor in Arab literature and Civilization Amel Grami considered that researches on women's participation in public and political life are limited and that studies and researches carried out do not keep pace with the social and political developments, which has widened the exclusion of women from the physical presence and political action.

She expressed regret at the fact that media content continues to carry a stereotyped image of women and rarely talks about their contribution to the country's development.

This was also seen in the attitude of a woman who came out shooting at Habib Bourguiba Avenue in Tunis on Women's Day that the channel which had aired a debate with a party leader calling for marrying girls at the age of nine does not reflect her real image ●



## Message from Tunisia to the International Conference on Population and Development (ICPD) beyond 2014

# We made a Revolution, but...

Adel Brinsi - Tunisia

No one among those who had participated in the organization of the International Conference on Population and Development in Cairo in 1994 and who set its targets over the past 20 years and accompanied the implementation of its programs in phases, has expected that the Arab Spring which ignited from Tunisia in 2011 would bring about fluctuation and decline, if not a rupture in the path and goals and the return of claims for things and concepts we thought they have already become unquestionable gains.



Those who will participate in the next International Conference on Population and Development, if it will take place in Cairo, will be probably surprised when they read the reports of associations and civil society from Tunisia wrapped with the fear for the social and demographic situation and the development of the rights of women, family and childhood.

Indeed, Tunisia, which has always been considered a pioneer in the Arab world in the field of enjoyment of women's rights that had years ago went beyond the problem of differences between sexes, found itself two years after the Glorious Revolution against injustice, poverty and repression, ruminate old sayings like would women cover their hair or not, and defend such modern terms as gender issues and others which have gender implications on the grounds that their effects may lead to the destruction of the family and the spread of foundlings and may lead to the spread of illegal marriages and

falling into pitfalls existing in Western and democratic countries.

The feeling of surprise that Tunisian women went back from claiming the right to leadership in sharing responsibility and leadership with men to the stage of the defense of equality and the right to education, housing and health requires correction. This is a powerful gasp which may require each of the organizers of the International Conference on Population and Development and the Secretary-General of the United Nations to at least drink a glass of water over it.

### *Revolution below the aspirations of women*

No one can deny that the participation of Tunisian women in the January 14 Revolution was active and prominent. And even those who want to deny it now can be easily disavowed by documented images and scenes. Tunisian women, whether girls or women, were present in all movements of protest, and continued

the process of construction in the post-revolution period. However, their representation in government and the Constituent Assembly were not worthy their struggle and the requirements of the stage and what it induces including revolution on norms, customs and old discriminatory practices even at the level of state institutions.

Indeed, women have continued the civil and community movement against all backward and ignorant forces that have emerged as a result of the idleness and chaos that spread throughout the country.

In this regard, a significant number of lawyers and activists in civil society organizations admit the modest role of women in the post-revolution period and the deliberate will to deny their participation in decision-making and the emergence of new threats affecting women's rights, gains and conditions.

The calls, statements or even the "Twenty Actions on Equality," appeal which was submitted by the International Federation for Human Rights to the Secretary-General of the League of Arab States, Dr. Nabil al-Arabi on the occasion of International Women's Day on March 8, 2012 which stated that «The participation of women in public and political life on the basis of equality with men is a prerequisite for democracy and social justice values that are represented in the spirit of the Arab Spring,» were not sufficient.

These calls and measures failed to detect the abuses and dangers that now threaten women's gains in Tunisia and their rights and freedom in their environment, in their work and in their family...

Why has this happened at a time when we were waiting for the revolution to be a revolution indeed? Why has this happened at a time when we were expecting that the revolution will accelerate the achievement of the goals of the International Conference



Even those who are lucky and manage to arrive to the midwife the birth process is made under unsanitary conditions and with unqualified midwives and medical assistants as pointed out by the comprehensive survey of 2006, referred to earlier. Indeed, at least half of all births (49.2%) are attended and supervised by qualified medical staff.

One of the women in the villages of central Sudan said when her daughter gave birth to her two children she has not reached 15 years of age indicating: "my daughter was forced to leave school to marry her cousin, who also left school. My daughter has lived two years in the house of her husband until it attained puberty and when she gave birth to her first child she we almost 14>... Thus, girls find themselves confrontations problems of childbirth and pregnancy without physical psychological and healthy preparation and unaware of the dangers of pregnancy and childbirth, making them more likely to die while giving birth. This was proven by the comprehensive survey for the year 2006 referred to earlier and indicating that there are (36%) of girls who are married before the age of eighteen.

What is happening in these remote villages where mothers die during birth or immediately afterwards

*Mothers victims of ignorance, poverty and disease*

urgent need for them, especially with the growing population, «...Hence, women find themselves confronting altogether ignorance, disease and poverty in remote areas, especially since (80%) of births there are at home in a miserable or non-existent health environment resulting from the lack of lack of health awareness among midwives and the family of pregnant woman.

The health survey of (2006) revealed that about a quarter (25%) of mothers who died were able to reach the hospital only a few days after the deterioration of their health and that for several reasons, the most important financial is the high cost for treatment and the failure to provide suitable means of transport at affordable prices. A quarter of those mothers who died arrived to the hospital in full fainting while (6%) of them died before or upon arrival at the hospital.

The Ministry of Health can not provide programs in light of the low budget. Indeed, the budget allocated by the State to the department does not exceed (0,491,249,000) pounds during the past years.

Thus, after twenty years of the Cairo International Conference on Population, we find that life is tied to males... All the joys of life including education, health and others are available for men, while all the darkness of death are tied to women... They are poorer, sicker and more ignorant only because of the customs and traditions or declared and hidden official policies... We regret to conclude this article by this saying (mothers do not die from diseases we can not treat... but die because communities did not recognize the usefulness of their lives)●

women in these areas reflects the lack of justice and equality between sexes and continued males' dominance at the level of senior positions in the State apparatus and public service and therefore a lack of participation in political life and decision-making positions and that the presence of women is still a insignificant compared to the size of the population in which women account for (49%).

As for the enjoyment of economic rights which we consider one of the most important rights through which women can be empowered and raise their capabilities in a way enabling them to achieve economic independence and freedom of decision-making, we find that there are still regulations enacted to undermine these rights such as the decision of the governor of the State of Khartoum who prevented women from carrying out certain businesses. There is also the harassment faced by tea and food sellers on a regular basis and the confiscation of their professional tools which constitutes a continuous devastation of their financial potential, as well as undeclared policies to reduce the number of women in senior positions or their promotion to those positions, which make them exclusive to men.

In addition, the microfinance granted by banks to women is still limited and too small, compared to men. It does not help improve women economic conditions and does not allow for a quantum leap in the life of poverty they are experiencing and the term of feminization of poverty remains a ghost chasing women.

In the field of education and despite reports indicating that Sudan has progressed in a somewhat satisfactory manner by providing Education for All and the Millennium Development Goals and the goal of universal primary education and gender equality which is due mainly to the private sector and community contribution, this has not led to bridging the quality gap clearly, especially in some states, rural areas and conflict zones where customs and traditions stand at times and economic

decline and war sometimes at others as an impregnable wall in the face of girls' education. This resulted in a high proportion of illiteracy among them in a scary and painful way for the country.

And if we look at the field of reproductive health and health care for women, especially mothers, as we are approaching the third millennium, we find that the rope of birth is still pending like a noose in some remote Sudanese villages which were isolated from growth and development by poverty, ignorance, war and poor governance. This led Sudan to occupy the fourth rank in the list of maternal mortality rate with 1.107 deaths per 100,000 live births, according to the comprehensive survey conducted in 2006, which is the first comprehensive survey in Sudan.

This survey of family health in Sudan in 2006, which is an essential reference on which some amendments were brought in 2010, was prepared jointly by the Federal Ministry of Health, the Central Bureau of Statistics of the Government of National Unity, and the Ministry of Health, the Southern Sudan Center for Census, Statistics and Evaluation conducted by the Government of South Sudan, with the support of the Arab League, the Pan Arab Family Health Project, the United Nations Population Fund, the United Nations Children's Fund (UNICEF), the United States Agency for International Development, the World Health Organization and the World Food Program, in addition to several ministries.

In this article we would like to focus on the issue of maternal mortality as one of the most important issues because it affects the lives of women and is a crime against their own right. It is also contrary to the divine law and the United Nations' basic conventions which considers the right to life a right not to be deprived thereof. Moreover, safe motherhood helps women to participate in the other aspects of life, i.e. contribution to economic, political and social aspects.

---

## *Women facing labor pains with songs*

---

Women raise their voices through songs and their sounds becomes louder than the sounds of screaming of women suffering labor pains and maybe death ... in an unhealthy environment for giving birth... and in the absence of trained midwives, popular and folk songs and prayers to God become the only remedy to cope with labor pains and probably death ... In remote parts of the country, we find millions of women facing their fate along without health care and their fate is often death.

---

## *Weakness of family planning services*

---

Mothers put themselves in the face of death because of the poor implementation of the strategy of family planning developed by the State. In addition, the rate of contraceptive use is only 20%. This shows the small number of mothers who use inhibitions due to poor awareness of the importance of family planning which prevents repeated birth, preserve their health and reduce the mortality rate among them. Moreover, mothers themselves cannot use birth control medications because the decision of birth is a male decision and therefore they do not want to challenge it although it is for the interest of their health and life.

---

## *Trips in the unknown*

---

In those remote villages that are still far from the year 2015 - the deadline - millions of years and eras, women tell horrific and tragic stories about the horrors of giving life to a generation half of which die before they are born ... They say: a collective voice, one tragedy:

We are caught by horror and fear of pregnancy and childbirth since they are linked with death for us and for our children ... if the mother does not die, part of her does... the family often loses the child or the mother...and the mother than keeps re-trying each year





In a move to strengthen efforts, the State has issued a package of laws and legislation to promote women and urge them to participate in development alongside men.

For the first time in the history of Sudan, the Constitution states that all rights and freedoms enshrined in international treaties on human rights and instruments ratified by Sudan are part and parcel of the Bill of Rights. Clause (32) affirmed the positive action to promote women's rights and ensure equality of rights between men and women. In addition, Clause 20 of the Constitution affirms the equality before the law. At the legislative level, the quota system in the General Elections Law for the year 2008, which guaranteed (25%) of the total seats in parliament for women at national and regional levels was adopted in order to expand the scope of political participation of women and the law of the organization of work for the year 2007. Thus, Clause 3 focused on gender equality in work and job description. In the economic field, the general directorate of development and regulation of the banking system issued a decree of the Central Bank of

Sudan allowing banks to fund women with administrative facilities reaching up to (12%).

### *Despite measures, the train of women is still slow*

The overall picture of the status of women in the country suggests that everything is going well. However, it hides behind it a reality tainted with concern and sometimes sadness, especially in some aspects such as education and reproductive health ... Indeed, the conditions of Sudanese women - especially in the countryside - are still linked to stereotyped practices and negative images, based largely on concepts prevalent in the society that has not been able so far to reconcile the references of traditions and international standards and human rights which aim to establish the principle of equality and equity in gender rights.

Indeed, there is a system of practices against the right of women that is still prevalent in many towns and villages in Sudan. There also is a qualitative gap in many of the areas that needs intensive

work and official and popular effort to bridge it. We also have to admit that the political and security situations and conflicts in the country contributed significantly to the poor conditions of women, especially in the state of Blue Nile and South Kordofan, where women in those areas face heavy pressure and poor conditions preventing them from continuing studies and enjoying health services and integrated care and other rights that contribute to improving their lives. They are even deprived of good food and clean water, which are unattainable demands for women in many parts of the country.

And if we look at the conditions of women in terms of political participation and in spite of some progress reflected in the increase in the rate of women's presence in the National Assembly to (19%), ministerial positions (8%) and federal ministries, we, however, note an injustice in many respects. Indeed, the rate of women's representation in the Council of States is only (4%) and the representation of women in the diplomatic service as ambassadors does not exceed also the proportion of (4%). This decline in the proportion of

# After 20 years of the Cairo Conference on Population:

- *The train of women's empowerment is still slow*
- *Women facing labor pains with songs*
- *At the dawn of the third millennium...*

Amal Babacar/Houweida Selim - Sudan

Though the Sudanese society has experienced over the past two decades a number of positive changes for women in the political, economic and social areas, they are still short of expectations... These slow and slight changes have resulted from Sudan's commitment and ratification of many international charters and conventions, first and foremost the document of the Cairo International Conference on Population and Development, held in 1994, which opened new horizons for women and spurred governments to put human rights in the planning and human development and acknowledged the pivotal role of women. That role is based on gender equality and the empowerment of women by providing them opportunities for education and health services and employment and the need for their full participation in policy formulation and decision-making process at all levels for the sake of a fair community participation and improving the quality of life for all.

## Measures taken and rules and regulations

Sudan's official report fifteen years after the Cairo Conference on Population and Development pointed to a number of measures taken towards achieving the goals of the conference, such as improving the status of women and empowering them. It recalled that the state has approved first a national policy for the empowerment of women and established a general directorate of women at the Ministry of Social Welfare as a mechanism responsible for the advancement of women. It has also created the position of gender adviser to all governors throughout the regions of Sudan to develop a map designed to improve gender equality and enhance the role and participation of women in public life. The State has also established a National Committee for the Advancement of Women, which has drafted a national plan for women's empowerment including critical themes



of the Platform for Beijing. It also created a unit to combat gender-based violence in 2005 and approved the national policy for the education of girls in 2007. The national strategy on female circumcision in 2008 came as a positive step towards addressing the risks of circumcision.

With regard to the public health policies, the State has developed a National Strategy for Reproductive Health, which includes family planning, health education, health care, reproductive



health and attention to maternal and child health.

We can say that these efforts and procedures represent gains for women, but they are below expectations as we are approaching 2015, the deadline by which the government has pledged to meet a number of commitments and covenants such as the reduction of illiteracy and maternal and infant mortality and other obligations that might be achieved in the remaining year 2014.



that the peer education approach was particularly developed. In addition, the concept of sexual and reproductive health associated with adolescents and young is used. NGOs and the global program against HIV / AIDS have helped to break the taboo. It should be recalled that the report of CAWTAR on Arab adolescents (2) was among the best studies on this segment of the population.

Another important element came to enrich the international scene through the UN system and international NGOs; it is the development approach centered on human rights. Indeed, a few years after the Cairo and Beijing in June 1997 (3), the Secretary General stressed that «the United Nations activities should be guided by the principles of human rights: the rights of the child and the rights of women as specified in international conventions (4)» (CRC & CEDAW).

Therefore, plans, policies and processes of development are rooted in a system of rights for people and obligations, particularly for governments which become «rights holders.» Which promotes the sustainability of development initiatives, makes people more independent - particularly the most marginalized - so they are involved in policy formulation and hold accountable those whose duty it is to act and be accountable to beneficiaries.

In the area of sexual health and reproduction, the human rights approach promotes access of youth and adolescents to information and services. Efforts and initiatives are underway, particularly through NGOs. However, the impact of globalization on public finances

hinders the most commendable initiatives. In the Arab region, the services of reproductive health provided for youth (15-24) remain limited though they represent more than 20% of the population.

Closely related to human rights issues and reproductive health, violence based on gender is a concept that was particularly developed during the last decade.

The publication in 2002 of the «World Report on Violence and Health» and the 2005 release of the preliminary results of «WHO multi-country study on women's health and domestic violence against women (5)» «as well as the in-depth study by the Secretary General (6) of the United Nations in 2006, contributed raising countries' awareness of the implications of the health sector and an increased interest in further integrating into the national development strategies of prevention and combating violence against women.

Studies, initiatives taken by NGOs and various countries are available to launch programs that are slow to be implemented due to lack of budget and especially political decisions with the fear of getting bogged down in a delicate area where we are dealing with multiple stakeholders.

Twenty years after the Cairo, differences persist between countries and within countries. In developing countries, indicators relate to early marriages, poverty, sexually transmitted diseases and access of individuals and youth to education, reproductive health information and services and lack of human and financial resources.

There was a funding deficit of the various programs at the end of the International Conference on Population and Development (ICPD) in Cairo. The ODA (7) been declining due to the recession experienced by the rich countries. We are still far from the \$ 5.7 billion per annum target set at the Cairo conference.

The world, which earmarks more than \$ 1,000 billion per year to military spending, could save the equivalent of spending per day reserved for the weapons to fill the deficit incurred by the population program and estimated at \$ 3 billion.

- 1) See site: [www.unfpa.org/swp/2004](http://www.unfpa.org/swp/2004)
- 2) CAWTAR: Second Report on the Development of Women. Arabic, «Arab Adolescents: situation and prospects» 2003 (<http://www.cawtar.org/AdoOnline/23>)
- 3) At the launch of the UN reform in June 1997
- 4) Urban Jonsson: Human Right approach to development programming
- 5) Study began in 1997 and based on interviews with 24,000 women in 10 countries (Bangladesh, Brazil, Ethiopia, Japan, Peru, Namibia, Samoa, Serbia and Montenegro, Thailand and Tanzania)
- 6) Depth study on all forms of violence against women Report of the Secretary-General A/61/122 doc ([http://www.iom.int/jahia/webdav/shared/shared/mainsite/policy\\_and\\_research/un/61/A\\_61\\_122\\_FR.pdf](http://www.iom.int/jahia/webdav/shared/shared/mainsite/policy_and_research/un/61/A_61_122_FR.pdf))
- 7) The assistance provided to developing countries by major donors fell nearly 3% in 2011



should be reassessed. It is only through a profound restructuring of society and its institutions that women could gain enough power and become more involved in the development process.

Another crucial element induced by Cairo is the inclusion of gender-based violence. In 1997 the World Health Assembly in its resolution 49.25 entitled «Prevention of violence: a priority for public health» which aimed to prevent violence in society and mitigate its effects had granted some place for violence based on gender taking into account, inter alia, the recommendations of the International Conference on Population and Development (ICPD, Cairo, 1994) and the Fourth World Conference on Women (Beijing, 1995). At these conferences called for urgently addressing the issue of violence against women and girls and dealing with its health consequences

### III. Sexual and Reproductive Health and the Millennium Development Goals

After four decades of development and despite efforts, the outcome is not very brilliant. That is why the international community has

identified the Millennium Goals (MDGs) to give a boost to the development process. The MDGs are drawn from the actions and targets contained in the Millennium Declaration adopted by 189 nations and signed by 147 heads of state during the Millennium Summit in September 2000. Set for the year 2015, the MDGs are a set of objectives that can only be achieved if all stakeholders are involved actively. Poor countries have pledged to govern better, and invest in their people through health and education, rich countries to support them by using the following tools: aid, debt relief and fairer trade! The eight MDGs break down into 21 quantifiable targets and measured by 60 indicators.

- Eradicate extreme poverty and hunger
- Achieve universal primary education for all
- Promote gender equality and empower women
- Reduce child mortality
- Improve maternal health
- Combat HIV / AIDS, malaria and other diseases
- Protect the environment
- Develop a global partnership for development

Of the eight (8) goals, four goals (4) directly affect women: education for all with a priority for girls' education, gender equality and the empowerment of women, maternal mortality and infant mortality. Some experts believe that a large share of the bad balance is due to the fact that women were ignored during the decades and that's why the MDGs focus more on the role of women. These MDGs relate directly to SSR: infant mortality, maternal mortality and HIV AIDS. As for the eradication of poverty and hunger, it mainly affects women.

We can see the path between 1974 and 2013 (from a simple data gathering of population to the achievement of important elements of the MDGs.

### IV. Cairo and Beyond: emergence of new concepts!

One of the relevant factors that had developed after Cairo is the special attention given to adolescents and youth. Certainly, efforts have been made around the world in the 70s and 80s in the integration of education on population in schools. However, there was insufficient involvement of young people and adolescents. It was during the post ICPD years





Mourad Ghachem - Tunisia

From Bucharest to Cairo +20

# Gender at the heart of population and development

## Introduction:

At the time of the first World Population Conference in Bucharest in 1974, a significant number of countries, including most of Latin America, Francophone Africa and parts of Asia were not certain that activities on population ought to go beyond data collection and maternal and child health and only thirty countries reported having a family planning policy. Two decades later (in Cairo (1994), almost all countries supported the full range of activities of reproductive health, including voluntary family planning, safe motherhood, HIV / AIDS, protection against sexually transmitted diseases and their treatment. Most of the delegations were favorable to the gender dimension.

## I. Origin and purpose of this development

WHAT happened between the two conferences?

- 1975 the First World Conference on Women was held in Mexico. It acknowledged that the right to family planning is a prerequisite for gender equality while the Global Plan of Action on Population in 1974, which was the result of a difficult compromise, mentioned women only once!

-1975 Is also the first decade for women where several technical meetings and conferences were held, particularly in preparation for the 2nd conference in Nairobi in 1985.

It is in this context that the concept of gender appeared in the 80s with emphasis on the fact that the cultural and social aspects of gender relations are not fixed and that the inequality faced by women can be changed. One should avoid confining women in stereotypes perpetuated by some projects «Women and Development» by further integrating women in development without discrimination for the nature of job or work through a different approach: «Gender and Development».

-1981: The appearance of the first cases of AIDS in the U.S. and the emergence of this new pandemic and the need to prevent it involved talking about sexuality. Advancement of women, prevention of AIDS and STIs was an opportunity that NGOs have seized for action in all countries.

In the two decades prior to 1994, a number of international bodies have opened new horizons in defining more precisely individual rights, including the rights to development and health, and the rights of women and decisions concerning reproduction. The ICPD pulled them altogether, developing the new concept of reproductive rights.

Reproductive rights embrace the right to reproductive health and sexuality throughout the life cycle, reproductive self-determination, including the rights to voluntarily choose a spouse and to have the

information and resources necessary to determine the number of children, the timing and spacing of their children, equality and equity for women and men in all areas, and safety and reproductive sexuality, including protection against violence and sexual coercion (1). These rights have been enshrined in various treaties and conventions related to human rights and international agreements concluded by consensus.

## II. Gender and violence around Cairo

Recognition to involve women in decision-making had begun to appear in a series of global conferences organized by the United Nations in the early 90s that dealt with various aspects of development: environment, human rights, population and social development. All these conferences had emphasized the importance of the full participation of women in decision-making. However, it was only in the next conference, the Fourth World Conference on Women held in Beijing in 1995, that a new chapter in the struggle for gender equality opened.

The fundamental transformation that took place in Beijing was the recognition of the need to shift the attention focused on women to a broader concept, gender, and to show that the structure of society as a whole, as well as relations between men and women who compose it

connotations, it is indeed a human scene full of influence and significance, it was not a normal scene of protest when veiled and non-veiled girls stood together, cutting part of their hair and then using "spoons" to knock on light poles in the square, to express their protest, under the slogan «No to violence against women .. No to the Constitution» ... I think, Egyptian women's move to cut a lock of their hairs in front of men in a public square is not only an "act of anger" but rather something closer to a silent cry saying "enough is enough.» Women no longer have any option but to express their rejection of a constitution that eliminates women's rights in society and makes them «a piece of furniture for the home,» according to them and that they will not allow that women's struggle for the past centuries would go astray with a constitution that eliminates their rights and violates their freedom in society!!

Although, the scene was symbolically shocking to the feelings, which is unprecedented in our society, sociologists say that girls cutting their hair means that a revolution of women is coming anyway, especially since girls' hair is a crown on their head, and waiving part of their femininity must be for something greater and most important for them, which is their personal freedom.

In addition, cutting hair in particular expresses women's concerns about the political Islamist trend and extremist forces that deal with women only from the perspective of "cheap flesh" and does not recognize rights they deem «illegal» adopted by the Conference and about which they had said twenty years ago it was the «pornographic conference» that had adopted sexual health services and reproductive health for women!! And that women wanted to draw the attention of the society and officials in a way commensurate with Egyptian traditions.

This is not the first time that women cut their hair in protest. Indeed, the daughter of Akhenaten had made the same thing at the time of the pharaohs, in protest at the marginalization of her father's authority by priests. She was the daughter of the mythical Pharaonic Queen «Nefertiti» who was a driving force for a cultural and political Revolution in her time and the sudden entry of uniformity religion in Egypt in the fourth century BC... Egyptian women are restoring their heritage in a sign that the revolution of women is coming...

Some would say, and this is true, that Egyptian women did not find any other way to make their voices heard to the world after the new constitution put an end to their role and squandered the rights of women and children, as if the founding committee that prepared the new constitution does not recognize or perhaps learn something about the commitment of Egypt, along with 178 States, to a roadmap through which the pivotal role of women in the development process must be recognized along with their empowerment in the community being a driving and effective factor in bringing about change (indeed Egyptian women were already at the forefront of initiators of the revolution of change on January 25, 2011) ... However, the same scene carries a question about the apparent contradiction between the evidences which all point to the role of women in writing the living history of Egypt and from the first hours of the revolution in which they topped their precursors and were not confined to protecting the revolutionary torch over 18 days in Tahrir Square. They did not go away from the square and were not afraid to say out loud (NO) to all during the improvised administration of the interim period. They received police and military batons and shells of tear gas, and endured forms of torture including dragging and beatings, and then, their images will be in big size in queues of elections and referendum... We do not find explanation for the contradiction between that evidences and facts, and all of them point to the ignorance of the role and rights of women and stalking attempts to muzzle their mouths and minds, as if they want women to be only «concubines.»

Their only mistake, in my opinion, is that they did not care much or less about the facts of the retaliatory phase of «Set El Banat,» over two years after the revolution. A human rights report issued by the Ibn Khaldun Center for Development Studies, under the title «After the revolution, Egyptian women... Reality and Challenges» revealed that the ruling administration in the country and successive governments that came in the transitional phase deliberately and explicitly excluded women from all vital positions and decision-making centers!! They did not pay attention to the fact that women's rights were robbed and turned their back to the shameful and unfortunate decline on the human level. May we just recall that women had enjoyed in the Egyptian «pharaonic» at the prehistoric time a privileged position at the Royal and public levels alike. And women topped names of Pharaohs including «Hetepheres» of the Fourth Dynasty, who

carried the title of «Queen of Upper and Lower Egypt,» making it carry the blood royal from one dynasty to the next and the Queen «Neith» of the Sixth Dynasty. As for Queen «Hatshepsut,» she stands alone as a model in undertaking to rule the country herself and confirming that entitlement in a male society.

In addition, women before the law had enjoyed more than three thousand years ago the same class privileges enjoyed by their husbands from the same class. They also had the right to supervise the property of their husbands while the latter have not the same right. This can be compared to the current situation in Egypt, and I think across the Arab arena. These are indeed models that can be inspiring and evaluate the commitment to the implementation of the Program of Action of the International Conference on Population and Development in Cairo, after about two decades, or the commitment to the implementation of programs of action arising from follow-up conferences and other international meetings held with a view to adopting women's rights to equality with men and closing the gender gap!! Yet despite these evidences, we did not also pay attention to the meaning of the attack on a Lady who has sided for more than half century with the poor and marginalized farmers «Shahenda Maklad» who had her mouth literally shut by a member of the Brotherhood in front of the presidential palace, without any regard to her age, to prevent her from chanting in protest at what was happening in front of her from dragging and beating of girls who participated in a demonstration to protest against the constitution. The scene was a blow to the document issued by the United Nations, under the title «prevention of all forms of violence against women and girls» and the criminalization of violence against elderly women and in a paragraph which reads «the Committee is particularly aware of the fragility of elderly women and the use of violence against him is particularly dangerous... The mistake that must be avoided from now is that we should well understand the meaning behind women cutting their hair publicly.

We must also understand that the uprising of soft power has begun in order to defend the dignity of women, dismiss the continued policy of systematic exclusion of women which is the same policy adopted in the new law on parliamentary elections and reject a constitution that entirely eliminates equality as an authentic Egyptian value ●





# Soft power uprising... After "Set El Banat" cuts her hair

Fathi Khattab - Egypt

This phenomenon deserves that we pay more attention to it and give it the monitoring and follow up it deserves... though it is fair to say that it is not a phenomenon in the sense that it rids truth of its content, because phenomena, whether natural or human, are often accidental and temporary.

However, we are actually in front of a "situation" that imposed its presence, and its impact. We are indeed hearing the pulse of its movement within the general scene in Egypt, and even before the event during which women cut their hair in an unprecedented scene in a public square in protest against a constitution that does not know «Set El Banat» ...

This is a situation closer to the uprising of soft power, in the face of an unacceptable reality that insists on the right of guardianship over «Set El Banat» and dealing with women with the mentality of «cheap flesh» inherited from the time of the era of slaves.

It also comes after the constitution violated their rights, and ignored the freedoms and rights of women translated in the criminalization of discrimination against women, and the marriage of minors, human trafficking, domestic violence against children and women, and «political and security» harassment of Egyptian Women!!

Nobody noticed that Egyptian women had not risen up before for their rights which were already compromised or for the rights of hundreds of wounded women in the revolution, and after, or even for the promotion of women's rights in terms of full citizenship, or at least to claim to the implementation and application of the recommendations and work programs ratified by successive Egyptian governments, before and after the International Conference on Population and Development, hosted by Cairo under its auspices in 1994 and the most important recommendations of which was the empowerment of women in society, and fairness and equality between the sexes without exclusion of women.

However, they rose up and rebelled for Egypt for change for the better. They were present in the street inside the arenas of political activity pushing for the achievement of demands and goals of the revolution, and the expression of a broader imagination of women for a new reality in the land of Egypt ... Although their share was the worst thing in the picture, with punishment, to break their will, and scenes of violence

occurred, chasing girls furiously until they fell in the bitter feeling of oppression and humiliation. In addition, organized crime of sexual harassment were committed to terrorize them and exclude them from participation in marches and sit-ins. The events of «political and security harassment» represented harsh messages sent to women. Indeed, they were not mere incidents represent violation of public morals, customs and traditions, penalized by national and international laws of human rights, but were rather a way to terrorize women, and punish them for their political participation and for taking to the street... However, their determination was steady on pronouncing their position, and their refusal to keep silent on what cannot be tolerated or to waive or compromise on the demands and the objectives of the Revolution...

Nobody can no longer ignore the harassment practices against women participants in popular marches in protest against the current reality in Egypt ... At the same time, no body can and has the right to ignore, for example, the meaning carried by the queues of women that stretched tens of meters around the committees of the referendum on the new draft constitution, and with a surprising insistence to stand hours in order to cast their vote. And compared to them men's queues were «more modest» in the face of the women's crowd.

These are evidently scenes that carry meaning and that meaning is not distant from the dream of recognizing women's right to equality with men, and their vital role in society...

Bearing in mind that the only thing that can be described is what one sees, I've seen in one moment of the current period fraught with danger and packed with concern, dozens of ladies among voters breaking into the main gate of the Committee of the Secondary School of "Mother of the



Believers For Girls in the Al-Ahram, in Giza, due to the stalling of the queue that extended for more than 300 meters without moving, angering voters who waited more than three hours accompanied by their young children.

They considered that the delay was deliberate, in order to prevent them from casting their vote in the referendum on the constitution, and a «negative» falsification of their will by removing the «No» from ballot boxes. They raised their voices, saying they will not move before being allowed to vote and the loudest voice was that of a lady saying: She suffered chronic pain in the foot, preventing here from standing for a long time!

I am interested in what behind the scene rather in the event itself... Why do women insist on waiting and voting?! The answer has not taken so much time with an unprecedented scene featuring girls and women cutting their hair in front of passers-by in Tahrir Square, in parallel with the announcement of the results of the referendum on the constitution. They were expressing their rejection of the violations and abuses suffered by women in the electoral committees during the first and second phases of the referendum, and threatened to enter in open-ended sit-in and take new steps to escalate civil disobedience, in order to preserve their rights which were diminished by the new constitution... Fairness, equality, education and jobs... The scene is worth more than meditation on its meaning and

10. Many Arab women and girls are suffering from various human rights violations which sometimes are legalized, particularly in political unrest, conflicts and/or natural disasters.
11. The equality that has been granted by law is often not translated into people's daily life. Besides, governments' commitments towards many international human rights instruments are not reflected in the national laws in many Arab countries.
12. Non-governmental organizations have contributed in many population and development interventions and they are real partners in implementing ICPD PoA, as indicated by article 15 of ICPD PoA.



Based on our belief in the role of the civil society in planning, implementing, monitoring and evaluating human rights-based development plans, the Arab Women NGOs Coalition in Support of ICPD Agenda Beyond 2014 is calling on ICPD regional conference in 24-26 June in Cairo to achieve a number of goals, on the basis of equality, dignity, sustainable development and combating violence, including:

- I. NGOs members to this coalition are committed to continue working towards the elimination of all forms of violence against women and women's rights, including their sexual and reproductive rights.
- II. Call upon governments to develop population policies based on human rights and gender equality as well as to align existing policies in order to serve family, women and youth rights and support their respective roles.

- III. This coalition condemns all values and concepts that support violation of women's rights, condone women inequality and tolerate violence against women and girls. Therefore, this coalition calls for the adoption and promotion of human rights culture that promotes equality and human rights.
- IV. Call upon all Arab governments to lift their reservation on CEDAW and the adoption of the optional protocol that would allow for the full implementation of ICPD PoA.
- V. Call upon Arab governments to put in place mechanisms to protect women and prevent violence against women and girls.
- VI. This coalition condemns all inhuman and degrading practices, such as female genital mutilation/cutting (FGM/C) and child marriage and supports and encourages traditions and practices that respect women and girls rights.
- VII. Call upon the Arab governments to support the civil society via promotion of capabilities and finance as well

as lifting all restrictions on the civil society to enable it to play its role in sustainable development, particularly in population and development.

- VIII. All governments, INGOs and civil society are called upon to renew their commitment towards the empowerment of all society segments, particularly women, girls and youth by providing access to education, health and political and economic participation in a way that protect their rights and dignity.
- IX. The coalition calls for more coordination with civil society in a way that protects and respects human rights.
- X. The coalition is asking ICPD regional conference to make sure that the international development agenda beyond 2014 addresses women, girls and youth empowerment and rights in particular.
- XI. Call on Governments to adopt legal systems to protect women, girls and elderly during conflict, political unrest and natural disasters.
- XII. Call upon governments to develop studies, researches and surveys to produce data and information about population, particularly women and girls.
- XIII. Call upon Governments to generate reliable data and statistics.
- XIV. Call upon governments, private sector and INGOs to support all regional networks and structures that are working on population and development in the Arab Region, particularly on women and youth, by providing financial resources as well as to include them in planning, implementation, monitoring and evaluation aspects.



# Declaration of the Arab Women NGOs Coalition in Support of the ICPD Programme of Action Beyond 2014

## Preamble:

Since the ICPD in Cairo in 1994, Arab countries with no exceptions have witnessed various political, social and economic developments. The Arab states have committed to work towards the full implementation of the ICPD PoA as well as all other international commitments, including the decelerations of the international conferences preceded or followed ICPD, particularly the Convention on Elimination of all forms of Discrimination Against Women (CEDAW, December 1979), the International Social Development Conference in Copenhagen (March 1995) the fourth International Conference on Women in Beijing (September 1995) and the UN Millennium Declaration (2000).

As indicated by some reports and statistics, various achievements have been attained at the population and development front, including education and health policies and services as well as legal amendments that serve women's interest and rights. However, many marginalized segments of the society have not enjoyed these achievements, particularly women and girls, who bear the suffering throughout their life cycle, though with variations among various Arab countries. In spite of the progress made in Arab women's and girls' education attainment, particularly at university level, their public participation remains low, specifically in the labor force and decision making positions at both public and private sectors. The feminization of poverty and violence against women and girls, particularly Female Genital Mutilation and Child Marriage has continued to hold back progress of Arab women and girls. With these sustained challenges and in spite of Arab Governments' commitments to combat all these violations, the Arab Region has recently witnessed some political dynamics that have produced various worry-some indicators that compromise women's and girls' achievements and progress attained in the past. In response, various Arab women NGOs have established a regional coalition to support women issues and eliminate challenges and gaps that pertain to women's and girls' rights. This coalition is called "Arab Women NGOs Coalition in Support of ICPD Agenda Beyond 2014." Based on the Coalition commitments towards national, regional and international population and development, particularly women's issues (a real civil society role to face challenges and gaps in the region), the coalition is calling upon ICPD regional conference to fully implement the ICPD PoA.

This declaration is based on the following principles:

1. Freedom and equality are among the humane and basic principles brought about by all religions and upon which all human rights instruments are based.
2. Human being is the ultimate aim of any development plan and is the source of this development and has the highest value in all societies. Every person counts. Therefore the violation of individual and peoples' rights to serve or protect specific group or even majority rights is morally and legally unacceptable.
3. The rights of women and girls to lead a dignified and healthy life in an environment free of inequality, marginalization and violence is the bottom line of human rights that should be fully implemented, not selectively.
4. The exercise of women's political, social and economic rights on equal footing with men represents one of the basic guarantees to any society development; therefore it should be well-preserved by both state and non-state actors.
5. The development of all people's capabilities, particularly women and youth, is a condition for sustainable development plan that aim at the welfare of people.
6. The qualitative and quantitative population dynamics are well linked with the achievement of sustainable development, secure good standards of living for all people and eliminate inequality and marginalization.
7. The enjoyment of healthy life style is a right for all, including the right to information and quality services to sexual and reproductive health.
8. When education, health, and vocational capabilities of people are enhanced, their living standards and access to equality are improved.
9. Women have the full rights to physical integrity as well the respect to their choices based on principles that promote equality and condemn violence.

## Regional convention on ICPD and the Arab states

# A statement that aspires to build an improved future for development in the Arab region



Imen Trabelsi - CAWTAR

*On June 24-26, 2013 the representatives of the Arab states, members of the Arab league, gathered on the occasion of the regional conference on the population and development in the Arab region. The summit purpose was to discuss Arab states path on the accomplishment of their engagements since the international conference on population and development ICPD Cairo 1994.*



to women's role in societies and the desire to fulfill equity and equality between men and women. Various recommendations were highlighted, chiefly we could mention the pressing demand addressed to Arab states who didn't sign and ratify The Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW) requesting them to adopt it. And to the states who already signed and ratified the convention to withdraw their restrictions toward it.



Let's first mention that following the United Nations general assembly's resolution number 234/65 in December 2012, there has been an expansion of the ICPD work plan period into 2014 and beyond.

Arab states were required to review their pathways since ICPD 1994, and what needs to be operated, following the work plan, to achieve the goals fixed back in 1994.

June's conference had a main outcome which is the release of a statement draft in which Arab states representatives delivered a series of recommendations to the Arab

states in the intention of enhancing the implementation of the ICPD work plan, and to the achievement of the Millennium development goals. The statement included several focus points, all related to the human and social development in its various aspects. From civic rights, sustainable development, health or environment, the statement gave an overall checklist of the challenges that need to be overcome in the Arab region and the actions that must be realized.

Women cause captured an important section in the statement. The document included an explicit acknowledgment

Other demands were formulated on the subject of women inclusion in the public sphere and the elaboration of national strategies that incorporate gender equity and women empowerment in national development plans.

Similarly, the statement pointed out the necessity for Arab states to review and improve the national laws related to marriage and that in order to protect female children from early marriage. Calling also for the development of legislations on the protection of women from all forms of violence in within families.





about the vision of the conference and the objectives of its action program and the quantitative and qualitative development of the forms of their engagement in materializing its orientations and evaluating the implementation and participation in the conception and execution of strategies and programs beyond 2014 to meet the challenges and support the rights of everyone, especially women, in the exercise of their rights.

During the months of October and November 2012, "CAWTAR" held a series of national meetings in 10 countries, bringing together a number of associations working in the areas of development, the empowerment of women and population issues in order to raise the degree of knowledge and awareness of the goals of the Cairo Conference and the dimensions of its action program, urge the components of civil society to contribute to the national assessment of the level of its implementation and think of practical forms of community action to advocate for its goals and overcome obstacles that have prevented the full achievement of its objectives.

In the same context, the Centre organized a regional workshop in Tunis on November 28 and November 29, 2012. It was attended by representatives of the civil society interested in population and development issues and women's rights from a number of Arab countries, media representatives, experts and representatives of the Regional Office and national offices of the United Nations Population Fund to exchange experiences

and best practices in achieving the goals of the Cairo Conference.

The workshop saw the launch of the "Regional Alliance of associations involved in women's issues to advocate for the Program of Action of the International Conference on Population and Development + 20" which yearns to be an effective driving force to advocate for the recommendations of the international Conference on Population and Development and other related international conferences and their action programs and for a real and positive participation in programs and activities to be implemented beyond 2014 towards realizing well-being for all and ensuring the exercise of the rights and promotion of women's positions.

The Center also organized a training session in Beirut from November 15 to 17, 2012 for Arab media professionals on advocacy for the implementation of the Program of Action of the international conferences: the International Conference on Population and Development ICPD+20, the Millennium Development Goals MDGs +15, and Beijing+20 and the role of the media in supporting population and development issues from a human rights perspective.

Pursuant to that and in the framework of the Alliance, "CAWTAR" held, in cooperation and coordination with the United Nations Population Fund on June 18 and 19, 2013 in Amman / Jordan, a regional workshop for associations of the Alliance.

It was attended by representatives of associations members of the Alliance and others working in the same area, along

with media professionals. It discussed the achievements of the Arab countries under the population and development duality and the persistent and emerging challenges, especially those which concern the status of women and their rights and empowerment. The methodology and priorities of work of the Alliance in the next phase were also defined.

The workshop issued a «statement of the alliance of associations working on women's issues in order to advocate for the Program of Action of the International Conference on Population and Development + 20 and post- 2014,» which was presented to the Arab Regional Conference held in Cairo from 24 to 26 June 2013, with attendance of a delegation of representatives of the associations members of the alliance.

"CAWTAR" was also keen to secure the documentation of its activities and those of its partner associations in this area, through the publication of a leaflet about the «Alliance» and a special issue of its newsletter «CAWTARYAT» devoted to the Program of Action of the International Conference on Population and Development, 20 years after it was launched, in terms of its relevant concepts and its basic issues and challenges that are still faced by the Arab region.

These challenges need to be addressed with a more modern and effective vision from all official and community actors, especially those concerning women's rights and their empowerment, to which the Center of Arab Women for Training and Research has devoted a prominent position in its strategy and work program for the coming years •

raise the degree of knowledge and awareness of the goals of the Cairo Conference and the dimensions of its action program, urge the components of civil society to contribute to the national assessment of the level of its implementation and think of practical forms of community action to advocate for its goals and overcome obstacles that have prevented the full achievement of its objectives.

In the same context, the Centre organized a regional workshop in Tunis on November 28 and November 29, 2012. It was attended by representatives of the civil society interested in population and development issues and women's rights from a number of Arab countries, media representatives, experts and representatives of the Regional Office and national offices of the United Nations Population Fund to exchange experiences and best practices in achieving the goals of the Cairo Conference.

The workshop saw the launch of the "Regional Alliance of associations involved in women's issues to advocate for the Program of Action of the International Conference on Population and Development + 20" which yearns to be an effective driving force to advocate for the recommendations of the international Conference on Population and Development and other related international conferences and their action programs and for a real and positive participation in programs and activities to be implemented beyond 2014 towards realizing well-being for all and ensuring the exercise of the rights and promotion of women's positions.

The Center also organized a training session in Beirut from November 15 to 17, 2012 for Arab media professionals on advocacy for the implementation of the Program of Action of the international conferences: the International Conference on Population and Development ICPD+20, the Millennium Development Goals MDGs +15, and Beijing+20 and the role of the media in supporting population and development issues from a human rights perspective.

Pursuant to that and in the framework of the Alliance, "CAWTAR" held, in cooperation and coordination with the United Nations Population Fund on June 18 and 19, 2013 in Amman / Jordan, a regional workshop for associations of the Alliance.



It was attended by representatives of associations members of the Alliance and others working in the same area, along with media professionals. It discussed the achievements of the Arab countries under the population and development duality and the persistent and emerging challenges, especially those which concern the status of women and their rights and empowerment. The methodology and priorities of work of the Alliance in the next phase were also defined.

The workshop issued a «statement of the alliance of associations working on women's issues in order to advocate for the Program of Action of the International Conference on Population and Development + 20 and post- 2014,» which was presented to the Arab Regional Conference held in Cairo from 24 to 26 June 2013, with attendance of a delegation of representatives of the associations members of the alliance.

"CAWTAR" was also keen to secure the documentation of its activities and those of its partner associations in this area, through the publication of a leaflet about the «Alliance» and a special issue of its newsletter «CAWTARYAT» devoted to the Program of Action of the International Conference on Population and Development, 20 years after it was launched, in terms of its relevant concepts and its basic issues and challenges that are still faced by the Arab region.

These challenges need to be addressed with a more modern and effective vision from all official and community actors, especially those concerning women's rights and their empowerment, to which the Center of Arab Women for Training and Research has devoted a prominent position in its strategy and work program for the coming years.

The issue of women's empowerment and achieving justice and equality between the

two sexes is among the most important areas that require a lot of mobilization efforts and allocation of resources and attention from policy makers, governments and civil society alike. This is true not only because this goal itself is of crucial importance but also as a way to achieve sustainable development goals in a region which is still influenced by cultural legacies and intellectual interactions that often push it outside the circle of serious handling of women's issues and their fundamental rights and the sustained endeavor to integrate those rights in all the components of population policies and development strategies.

Given the experience gained by several components of the civil society in almost all Arab countries in dealing with issues of population and development from the perspective of human rights, and based on the gender approach and in the light of the persistence of challenges affecting negatively the situation of population in general and women's status and rights in particular, and in line with the political, social and intellectual movement now experienced by all Arab societies, there is a great need for the contribution of all the forces of communities, particularly organizations and associations and other non-governmental structures to assess what has been achieved of the Program of Action of the Cairo Conference and its quality and quantity objectives, determine the strengths, flaws and failures, and continue to work beyond 2014 to ensure the sustainable development for all and the exercise by everyone of their various rights without distinction or exclusion.

Out of its position as a regional organization working in advocacy for the human rights of women in the Arab region, in cooperation with several national, regional and international organizations, in the framework of its cooperation with the Regional Office of the United Nations Population Fund in the field of networking and advocacy for issues related to gender equality, the Center of Arab Women for Training and Research "CAWTAR" adopted a regional path aimed to promote the participation of civil society cells and private associations working on women's issues and human rights. This has been done through raising the level of awareness among those responsible for them and their members,



# support to population and development issues and contribution to meeting their challenges



Ahmed Abdennadher - CAWTAR

Since 1994, the civil society has played an important role, varying from one country to another, in the embodiment of the decisions of the International Conference on Population and Development. This has been made through focusing on burning issues and contributing to directing national policies or modifying them, in different executive paths on many levels such as the media, education, mobilization of human resources, field work, mentoring, advocacy, support and others.



The issue of women's empowerment and achieving justice and equality between the two sexes is among the most important areas that require a lot of mobilization efforts and allocation of resources and attention from policy makers, governments and civil society alike. This is true not only because this goal itself is of crucial importance but also as a way to achieve sustainable development goals in a region which is still influenced by cultural legacies and intellectual interactions that often push it outside the circle of serious handling of women's issues and their fundamental rights and the sustained endeavor to integrate those rights in all the components of population policies and development strategies.

Given the experience gained by several components of the civil society in almost

all Arab countries in dealing with issues of population and development from the perspective of human rights, and based on the gender approach and in the light of the persistence of challenges affecting negatively the situation of population in general and women's status and rights in particular, and in line with the political, social and intellectual movement now experienced by all Arab societies, there is a great need for the contribution of all the forces of communities, particularly organizations and associations and other non-governmental structures to assess what has been achieved of the Program of Action of the Cairo Conference and its quality and quantity objectives, determine the strengths, flaws and failures, and continue to work beyond 2014 to ensure the sustainable development for all and the exercise by everyone of their various rights without distinction or exclusion.

Out of its position as a regional organization working in advocacy for the human rights of women in the Arab region, in cooperation with several national, regional and international organizations, in the framework of its cooperation with the Regional Office of the United Nations Population Fund in the field of networking and advocacy for issues related to gender equality, the Center of Arab Women for Training and Research "CAWTAR" adopted a regional path aimed to promote the participation of civil society cells and private associations working on women's issues and human rights. This has been done through raising the level of awareness among those responsible for them and their members, about the vision of the conference and the objectives of its action program and the quantitative and qualitative development of the forms of their engagement in materializing its orientations and evaluating the implementation and participation in the conception and execution of strategies and programs beyond 2014 to meet the challenges and support the rights of everyone, especially women, in the exercise of their rights.

During the months of October and November 2012, "CAWTAR" held a series of national meetings in 10 countries, bringing together a number of associations working in the areas of development, the empowerment of women and population issues in order to



Dr. Soukeina Bouraoui

Executive Director

## Editorial

The International Conference on Population and Development was held in 1994 in Cairo, with the participation of 197 countries and about 11 thousand government representatives, civil society, experts and others.

The conference contributed to the development of a new vision on the relationships between population and development and welfare of the individual, and to emphasizing the close link between population and development issues.

It culminated in a program of action whose implementation extends over twenty years.

Emphasis was placed in this program on the needs and rights of individuals necessary for progress and achievement of balanced development. It stressed that every human being (individual) is important and that population cannot be summed up in figures and indicators. They are rather human beings with all the sense of the word and with all their capabilities, aspirations and rights and that their living conditions and health, cultural and environmental status should be at the top of the priorities of development plans. All this must be addressed from a human rights perspective that breaks with all forms of discrimination, exclusion and inequality.

The consensus that emerged in the conference on a set of universal principles was a milestone that reflected a collective commitment to develop the living conditions of all peoples of the world through the promotion of the exercise of human rights, ensuring dignity for all, the recognition of the right to family planning and the right to reproductive health, the establishment of gender equality and full equality in education between males and females, and addressing violence against women and the elimination of poverty and stabilizing population growth. Stress was also put on the relationship between population in their quantity and quality sides and the preservation of the environment.

Successive assessments and revisions to program of action of the Conference were conducted in the years 1999, 2004 and 2009 and most recently in 2013 in order to assess the progress and push towards full implementation.

Today, two decades after the Cairo Conference, the international community, including the Arab region, have begun assessing the level of states' implementation of the Program of Action and the achievement of its goals and its related purposes emanating from other international conferences, particularly the Women's Summit in Beijing and the Millennium Development Goals.

The Center of Arab Women for Training and Research was keen to engage in this dual-goal path, because, in addition to the assessment of the achievements and diagnosis of the reality of population and development issues and the exercise of rights, it paves the way for the post- 2014 and identifies priority areas that are supposed to be adopted by future global development plans.

Despite the important role played by non-governmental associations within this path, either through supporting the efforts of governments, or monitoring them, especially in relation to the commitments arising from international instruments, in pressuring them especially through alliances, it is generally noted that the contributions of these associations were varied and unstable. Therefore, "CAWTAR" focused its interventions and contributions on this side, by working to raise the level of knowledge and awareness about population and development issues in general and women's issues, in particular, among associations and the media. It worked hard to accompany them to devise better methods and mechanisms that promote the interventions of associations and their impact on the desired change.

In this context, it has launched the «Regional alliance of associations working on women's issues to advocate for the Program of Action of the International Conference on Population and Development +20» to be an associative framework to gain support for population and development issues and promote women's rights during the coming period and to impact national policies in order to integrate the principles of the programs of action of the Cairo Conference and relevant international conferences.

The events experienced by the Arab region today enhance the importance of the roles of non-governmental associations. Indeed, the Arab revolutions, their ensuing changes and their political, economic, social, cultural and legislative implications on the one hand, and the regional and international situation on the other hand, contributed to the development of a climate of trust between NGOs and the various segments of society and thus vested them with greater responsibilities.

The importance of the role of non-governmental associations has increased, especially if we know that various monitoring and evaluation reports confirm the existence of significant challenges still facing the Arab countries, without exception, in their quest to achieve the objectives of national policies and strategies and their responsiveness with the objectives of the Program of Action of the Cairo Conference

1994. These challenges are centered essentially around all issues in relation to women's empowerment and achieving justice and equality between sexes.

While the Conference on Population and Development represented an historic moment and an important milestone in the history of women's rights, particularly in perpetuating the role of NGOs in advocating for these rights, defending, protecting and even strengthening them, 20 years after the conference, the situation is still fraught with sensitive issues and unsatisfied rights that require concerted efforts of all and devising more effective and influential formulas and methods in dealing with them.



كوتريات عدد 50 - سبتمبر/أيلول - 2013  
نشرية تصدر عن مركز المرأة العربية  
للتدريب والبحوث - كوتر

Edited by the Center of Arab  
Women for Training and Research  
Cawtaryat 50 - 2013

عدد خاص بمشروع البرنامج الإقليمي للمساواة بين  
الجنسين والصحة الإنجابية  
بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان



- المديرة التنفيذية لكوتر : د. سكتة بوراوي
- مديرة التحرير : اعتدال المجبري
- رئيسة التحرير : نجية الحمروني
- فريق التحرير : لبنى النجار
- إيمان الطرابلسي
- شارك في هذا العدد : أحمد عبد الناظر - تونس
- عادل البرنصي - تونس
- فتحي الخطاب - مصر
- أحمد عبد المنعم - مصر
- هويدا سليم - السودان
- امال بابكر - السودان

الأراء الواردة في المقالات المفضة تعبر عن الرأي  
الشخصي للكاتب ولا تعبر بالضرورة عن آراء مركز كوتر

Signed articles do not necessarily  
reflect the view of cawtar

CAWTARYAT

7 Impasse N° 1 Rue 8840 Centre Urbain Nord  
BP 105 Cité Al khadhra 1003 - TUNIS

Tél : (216 71) 790 511 - Fax : (216 71) 780 002

cawtar@cawtar.org

www.cawtar.org